استدراكات السيوطي في كتابه "عقود الزبرجد" على ضبط رواية العكبري لألفاظ الحديث النبوي الشريف، وأثرها على توجيه الإعراب

Al-Suyuti's amendments in his book "Uqood Al-Zabarjard" on the rectification of Al-U'kbari's narration of the expressions of the Noble Prophetic Hadith, and their impact on the orientation of Arabic declension (syntax).

دكتور: إبراهيم عبد الحفيظ محمد أبو ضاوي
الجامعة الدولية المفتوحة (غامبيا)
hod.arb@iou.edu.gm

تاريخ الاستلام: 2022/20/07 تاريخ القبول: 2022/03/30 تاريخ النشر: 2022/03/31

ملخص:

الحمدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسوله الكريم، وبعدُ فقد تناولتْ هذه الدراسةُ جانبًا من جوانبِ النحو العربيِّ الذي لم يهتمَّ به كثيرٌ من النحاةِ؛ ألا وهو النحوُ المرتبط بالحديث النبوي الشريف، فلقدْ أهملَ أغلبُ النحاةِ هذا الجانب في كتبهم؛ إمَّا عن قصدٍ منهم أو عن تقصيرٍ ونسيان، ومن المعروفِ أنَّ تراث التأليفِ في إعراب الحديث النبوي يتمثَّلُ في كتبٍ ثلاثةٍ، كتابِ أبي البقاء العُكبري؛ وكتابِ ابنِ مالك، وكتابِ السيوطي، وقد كانتْ للسيوطيِّ استدراكاتٌ وتعليقاتٌ في كتابهِ على كثيرٍ ممنْ سبقوه، ومنها استدراكاتُهُ على ضبطِ العُكبريِّ لرواية ألفاظِ الحديث النبوي الشريف، وهذا البحثُ عبارةٌ عن استقصاءٍ وإحصاءٍ لتلك المواضع التي استدركَ فيها السيوطي على ضبطِ العُكبريِّ لرواية ألفاظ الحديث في كتابه في إعراب الحديث النبوي الشريف، مع بيان أثرِ هذه الاستدراكات على التوجيهِ الإعرابي؛ وقد تحدَّث الباحثُ في بحثهِ هذا عن عواملِ عدمِ دقةِ العُكبري في تحري ضبط رواية بعض ألفاظِ الحديث النَّبوي، كما قسَّم استدراكات السيوطي على ضبط العُكبري لألفاظ الحديث إلى ثلاثة مباحث، استدراكات السيوطي على ضبط العُكبري للأسماء، واستدراكاتهِ على ضبط العكبري للأفعال، واستدراكاتهِ على ضبط العُكبري للحروف، وقد اعتمد الباحثُ على مجموعةٍ المؤلّفات، منها: كتبُ متون الحديث المتنوعة، وكتبُ النحو الشاملة، وكذلك كتبُ التفسير، ومن أهمِّ

النتائج التي توصل إليها الباحث أن السيوطيَّ كانَ موضوعيًّا ومحايدًا في استدراكاتهِ وتعليقاته على العُكبري، كما أنَّ العُكبري في بعضِ الأحيانِ لم يكن دقيقًا في نقل وضبط بض ألفاظ الحديث النبوي الشريف؛ لأسبابٍ تطرَّق إليها الباحثُ في ثنايا بحثه.

الكلمات المفتاحية: استدراكات، تعليقات، تعقيبات السيوطي على أبي البقاء العكبري، عقود الزبرجد، إعراب الحديث النبوي.

Abstract:

All praises are to Allah, and may salutations and peace be upon His Holy Messenger PBUH. This study discusses a facet of the Arabic grammar which is correlated to the Noble Prophetic Hadith, an aspect that has been neglected by most grammarians in their books either intentionally or by omission and forgetfulness.

Additionally, it is well known that the legacy of authorship in the syntax of the prophetic hadith consists of three books which are: The book of Abu Al- Baqaa Al- U'kbari, the book of Ibn Malik, and the book of al-Suyuti. Al-Suyuti had notable amendments and comments in his book "Uqood Al-Zabarjard" on the rectification of Al-U'kbari's narration of the expressions of the Noble Prophetic Hadith.

And this research is an inquisition and an enumeration of the areas of Al-Suyuti's rectifications of Al-U'kbari in the narration of the expressions of the Hadith, in his book about the syntax of the Noble Prophetic Hadith.

In this research, the writer deliberated about Al- U'kbari's inaccuracies in the narration of the words of the Prophet's hadith. Nevertheless, Al-Suyuti's amendments were categorized into three studies which are: Al-Suyuti's amendments on the accuracy of Al- U'kbari for nouns, amendments on the accuracy of Al- U'kbari for verbs, and amendments on the accuracy of Al-U'kbari for letters (particles).

The researcher relied on a collection of literature which includes: Diverse Hadith textbooks, comprehensive grammar books, as well as books of interpretation (Exegesis). However, the most important findings of the researcher were that Al-Suyuti was objective and impartial in his inquiries and comments on Al-Akbari. And on the other hand, Al-Akbari was sometimes not accurate in conveying and rectifying the words of the Noble Prophet.

Keywords: Amendments,Comments,Commentary of Al-Suyuti on Abi Al Baqaa Al-U'kbari, Uqood Al-Zabarjard, The declension of the Prophet's Hadith.

مقدمة:

موضوع هذا البحث يمسُّ - بشكلٍ مباشرٍ – علاقة الحديث النبوي الشريف بالنحو العربي، إذ إنه من المعلومِ أنه قد دارتْ كثيرٌ من المساجلاتِ بين النحاةِ في قضيةِ الاحتجاجِ بالحديثِ النبويِّ الشريفِ في النحوِ العربيِّ ما بينَ مؤيِّدٍ ومُعارضٍ، وقد حُسِمَ الخلافُ في هذه القضيةِ منذُ زمنٍ ليس بقريبٍ؛ فقد أصدر مجمعُ اللغة العربية بالقاهرةِ قرارًا بشأن الاحتجاج بلفظِ الحديث الشريفِ في العربيةِ، وذلك بأن يكونَ الحديثُ مُدرجًا في الكتب المدونةِ في الصدر الأول، كالكُتُبِ الصِّحاح الستّة وما قبلها، بالإضافةِ إلى بعضِ الشروطِ الأخرى [(1)]، كما أنَّ هناك دراساتٍ متأخرةً أخرى وسَّعتْ مجال الاحتجاج بالأحاديث النبوية في اللغة والنحو وأضافتْ بعض الكتب الصِّحاح الأخرى؛ وذلك كصحيح ابن خُزيمة، والمُستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري. [(2)]

لقد اهتمَّ العلماءُ منذُ قديمٍ بوجوهُ إعرابِ الكلماتِ المشكَلَة في الأحاديثِ النبويةِ الشريفةِ، وقد انقسموا في ذلكَ إلى طائفتينِ: **الطائفة الأولى**؛ تُمثِّلُ أولئكَ العلماءَ شرَّاحَ الحديثِ النبوي الشريفِ؛ الذينَ شرحوا كتابًا بعينهِ ووضحوا ما فيهِ من المعاني والآراءِ الفقهيةِ وغيرِها من أمورِ الشريعةِ وأحكامِ العقيدةِ؛ ومن المسائل التي اهتم بها شُرَّاح الحديثِ توضيحُ الأعاريبِ النحوية المشكلَةِ؛ أو التي فيها أكثرُ من وجهٍ إعرابي مُحتَملٍ؛ ومن المعلوم أن كتاب صحيح البخاري قد احتلَّ المكانةَ الأولى في توضيح تلك الأعاريب، ومن شرَّاح صحيح البخاري الذين ذكروا الجانب النحويَّ في شروحِهم: ابنُ بطَّال؛ المتوفى سنة 499هـ[(3)]؛ وشمس الدين الكرماني؛ المتوفى سنة 786 هـ [(4)] ، وابن حجر العسقلاني؛ المتوفى سنة 852 هـ [(5)]، كما قد اهتمَّ شرَّاحُ كُتب الحديث الأخرى بالجانب النحوي في مؤلفاتهم؛ فعلى سبيل المثال نجد الخطَّابي المتوفى سنة 388 هـ وبدر الدين العيني؛ المتوفى سنة 855هـ؛ قد ذكرا بعضًا من المسائل النحوية في شرحيهما لسنن أبي داود[(6)]. أما **الطائفة الثانية** فقد اهتمتْ بالجانب الإعرابي للحديث النبوي الشريف فقط دون التَّطرُّقِ لشروح المعاني أو أحكام الشريعة ومقاصدِها؛ وقد خَصصتْ هذه الطائفةُ كُتُبًا مستقلةً في إعراب

الحديثِ النبويِّ، وكانت بداية ظهور هذا الاتجاه في نهاية القرنِ السادس الهجريِّ وبدايةِ القرن السابع، على يد أبي البقاءِ العُكبري (المتوفى سنة 616هـ) [7]، وقد طُبِعَ كتابُ العكبري أكثر من مرةٍ تحتَ أكثرَ من اسم؛ فقد حققه الأستاذ/ عبد الإله نبهان؛ ونشره لأول مرةٍ في سنة 1977م، تحت اسم "إعراب الحديث النبوي"، كما نشره الأستاذان: وحيد عبد السّلام بالى، ومحمّد زكي عبد الديم؛ تحت عنوان: إتحاف الحثيث بإعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث، في مصر سنة 1998م، وكذلك حققه الدكتور/ عبد الحميد هنداوي، ونشره في مصر كذلك في سنة 1999 تحت عنوان: إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث النبوي، ثم جاء من بعد العُكبري ابنُ مالكٍ (المتوفى سنة 672هـ) في كتابهِ القيِّم شواهد التوضيح والتصحيح لمُشكلات الجامع الصحيح، ثمَّ تبعهُما السيوطي (المتوفى سنة 911هـ) في مؤلفِه الأكبر حجما من المؤلَّفيْن السابقيْنِ [8]: عُقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، وقد تتبعَ السيوطيُّ بعض مواضع رواية العكبري للحديثِ وعلَّق على هذه الروايات؛ من حيثُ ضبط الرواية؛ وما يترتبُّ عليهِ من توجيهاتٍ إعرابيَّةٍ، وهذا مُدار بحثي؛ بإذن الله تعالى، وتُمثِّلُ تلك الكتبُ الثلاثة تراثَ التأليف المُستقلِّ في إعراب الحديث النبوي الشريف. [9]

1 -1 منهج الدراسة:

اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الاستقصائي للمواضع التي أثبتها السيوطي في كتابه "عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي" وعلَّق فيها على ضبط روايةِ العُكبريِّ لألفاظ الحديث النبوي في كتابه في إعراب الحديث، وتأثير هذا الضبط على التوجيه الأعرابي لتلك الكلمات.

1- 2 أهمية الدراسة:

ترجع أهميةُ هذه الدراسة إلى أنها تُلقي الضوء على فرعٍ من فروعِ دراسةِ النحوِ قد أهمله كثيرٌ من النحاةِ بدون قصدٍ واستقلُّوا من شواهدهِ، أو أهملوهُ عمدًا، ألا وهو النحو المتصل بالحديث النبوي الشريف، كما أنها توضحُ كذلك تركيزَ واهتمامَ العلماء؛ الذين سلكوا التنقيب عن النحو في أمهات كتب الحديث؛ على تأثير اختلاف رواية ألفاظ

الحديث على التوجيه الإعرابي لكلماته، وبيان أهمية التثبُّتِ من صحة تلك الرواياتِ، كما أنها توضِّحُ استدراكات السيوطي على العُكبريّ في واحدٍ من أهمِّ كُتبِ إعراب الحديث النبوي في تاريخ التأليفِ في النحوِ العربيّ.

1- 3 من الدراسات السابقة:

اهتمَّ عددٌ من الباحثينَ المُحْدَثين ببيان قيمة الكتب الثلاثة التراثية المتخصصة في إعراب الحديث النبوي الشريف، ألا وهي كُتب العكبري وابن مالك والسيوطي، وركزُوا جُهدهم على ما تحتويه من آراء وقضايا ومسائل نحوية خلافية، ومن تلك الدراسات التي اهتمت بهذه الجوانب: القضايا النحوية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث النبوي، للدكتور سلمان محمد القضاة، دار الكتاب الثقافي؛ بالأردن 1426 هـ/2006 ، وإعراب الحديث النبوي بين العكبري والسيوطي وابن مالك، للدكتورة سمية عبد الرحيم عبد الله، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية - جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان 2008م، وكتب إعراب الحديث النبوي، تعريف وتحليل ومتابعة، للدكتور سلمان القضاة ، دار الأبجدية للنشر والتوزيع بالأردن 2010، ومنهج العكبري والسيوطي في إعراب الحديث النبوي "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير للباحث/ نايل علي المشاقبة، بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة آل البيت، بالأردن 2010م، ولم تتناول جميع تلك المؤلفات السابقة جانب استدراكات السيوطي على ضبط رواية العكبري لألفاظ الحديث الشريف، وتأثير هذا الضبط على التوجيه الإعرابي لألفاظِ الحديثِ.

1 – 4 خطة الدراسة

قُسِّمتْ تلك الورقةُ إلى مبحثينِ، خُصِّص الأول منهما للحديث عن: عوامل عدم دقة العُكبري في ضبط رواية بعض ألفاظ الحديث في كتابه، ويقع تحت هذا المبحث أربعة مطالب: عدمُ تبحرِ العكبري في طُرُق توثيقِ رواية متونِ الأحاديث النبوية الشريفة، وتأثيرُ كَفِّ بصرِهِ على روايته الحديث، وإكثارهُ من السماعِ من تلاميذهِ والنقلِ عنهم، وغُلوُّ العُكبريّ في التزامِ آراءِ النحاةِ السابقينَ. أما المبحث الثاني، وهو أساسُ هذا البحث، فعنوانه: استدراكات السيوطي في كتابه عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري لألفاظ الحديث النبوي الشريف، وأثرُها على التوجيه الإعرابي، ويقع تحته ثلاثة مطالب: الأول

استدراكات السيوطي في كتاب عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري للأسماء، والثاني: استدراكات السيوطي في كتاب عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري للأفعال، والثالث: استدراكات السيوطي في كتاب عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري لحروف المعاني

2 – المبحث الأول: ضبط العُكبري رواية ألفاظ الحديث النبوي الشريف في كتابه في إعراب الحديث

2 – 1 تمهيد

لا يُنكرُ أحدٌ أن أبا البقاءِ العكبريَّ – رحمهُ الله – كان أحدَ علماء الحديث؛ ولكن على الرغمِ من علمهِ بالحديث النبوي الشريف إلَّا أن المُتتبعَ لضبطِ العُكبري لألفاظ الحديثِ النبوي الشريفِ يجدُ أنه يذكر كثيرًا من الروايات المختلفةِ الضَّبطِ؛ فقد تكون الكلمةُ مرفوعةً في موضعٍ ثم يذكرُ لها راويةً أخرى قد تكونُ الكلمةُ فيها منصوبةً أو مجرورةً، وقد يكونُ ذلك الضبطُ صحيحًا في كثيرٍ من الأحيانِ؛ وموافقًا لروايةِ بعضٍ من كتبِ متونِ الأحاديث المختلفة، ولذلك فقد كانَ السيوطيُّ يذكرُ نصَّ العُكبريِّ دون تعليقٍ أو استدراكٍ، ومن ذلك ما جاء في إعراب كلمة "الفقر" في قوله صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ "فَوَاللَّهِ مَا الْفَقْر أَخْشَى عَلَيْكُمْ" [10]، حيث جاءت الكلمةُ منصوبةً في بعض المواضع في كُتب متونِ الحديث، كما جاءتْ مرفوعةً في بعض المواضعِ في كتبٍ أخرى لمتونِ الحديث النبوي، حيث قال العكبري "(الفقر) منصوب بـ(أخشى)، تقديره: ما أخشى عليكم الفقرَ. والرفع ضعيف، لأنه يحتاج إلى ضمير يعود عليه. وإنما يجيء ذلك في الشِّعر. وتقدير ذلك: ما الفقرُ أخشاه عليكم. أي: ما الفقر مخشيًّا عليكم، وهو ضعيف"[11]، ولم يُعلِّق السيوطي على ما ذكرهُ أبو البقاء [12]، والأمثلة على دقة ضبطِ العكبري لروايةِ ألفاظ الحديثِ النبوي الشريف في كتابه كثيرة يمتلِئُ بها كتاب عقود الزبرجد، وفي ذلك إقرارٌ بفضلِ العُكبريِّ في توجيهِ كثيرٍ من الكلماتِ التي وردتْ بأكثرَ من روايةٍ في كُتبٍ متون الحديث النبوي الشريف، ولكن قد يكون ضبطُ روايةِ ألفاظ الحديث غيرَ دقيقٍ في مواضعَ أخرى قليلةٍ من الكتاب، لذا فقد تتبعَ السيوطيُّ تلك المواضعَ في كتابه "عقود الزبرجد" ونبَّه واستدركَ عليها.

2-2 عوامل عدم دقة العُكبري في ضبط رواية بعض ألفاظ الحديث النبوي الشريف في كتابه

يُمكنْ استنباط أهم عوامل وأسباب عدم دقةِ أبي البقاء العُكبري -رحمهُ اللهُ تعالى- في ضبط رواية بعض ألفاظ الحديث النبوي الشريف في كتابه وذلك فيما يلي:

2-2-1 المطلب الأول: عدمُ تبحرِ العُكبري في طُرُق توثيقِ رواية متونِ الأحاديث النبوية الشريفة.

على الرغمِ من أنَّ كُتب التراجمِ تذكر أن العُكبري سمعَ الحديثَ من جماعةٍ؛ منهم أبو الفتح البطي؛ وأبو زرعة المقدسي، وأبو بكر بن النقور؛ وغيرُهم[13]، كما تشير تلك الكتب أيضًا إلى أنه "سمع مِنْهُ الحَدِيثَ خلائقُ" [14]، إلا أن كُتُب التراجم لم ترو أنَّ العُكبريَّ كانَ إمامًا في علم رواية الحديثِ، بل إنهم حددوا العلومَ التي برعَ فيها؛ حتى صار "إمامًا"، ووضحوا مجموعةً من العلومِ ليسَ علمُ روايةِ وتوثيقِ الحديثِ واحدًا منها؛ فقد ذكرَ معاصرهُ ابنُ الجوزيّ (المتوفى سنة 597هـ) أن العكبريَّ "كان إِمَامًا فِي عُلُوم الْقُرْآن؛ إِمَامًا فِي الْفِقْه؛ إِمَامًا فِي اللُّغَة؛ إِمَامًا فِي النَّحْو؛ إِمَامًا فِي الْعرُوض؛ إِمَامًا فِي الْفَرَائِض؛ إِمَامًا فِي الْحساب؛ إِمَامًا فِي معرفَة الْمَذَاهب؛ إِمَامًا فِي الْمَسَائِل النظريات؛ وَله فِي هَذِه الْعُلُوم مصنفاتٌ مَشْهُورَة" [15]،وهذه شهادةٌ من علَّامةٍ حافظٍ في علم الحديثِ معاصرٍ للعُكبريّ [16]، وما ذكره ابن الجوزي من كونِ أبي البقاء له مؤلفاتٌ مشهورةٌ في تلك العلوم صحيحٌ تمام الصِّحةِ؛ حيثُ ذكر المُترجمون لهُ مجموعةً كبيرةً من المؤلَّفاتِ في تلك العلوم المذكورة آنفًا في نصِّ ابن الجوزي، ولكنهم لم يذكروا له مؤلفاتٍ في رواية متون الحديث.[17]

2-2-2 المطلب الثاني: تأثيرُ كَفِّ بصرِهِ على روايته للحديث

ذكرت المصادر التاريخيةُ أن العُكبري أُصيبَ في صِباهُ بمرض الجُدري، مما أدي إلى كَفِّ بصرهِ [18]، أي أن العمى لازمهُ منذُ صغرِهِ، ومما لا شكَّ فيهِ أنَّ من آدابِ راوي الحديثِ أن يكونَ كثيرَ المُذاكرةِ والمُدارسةِ لهُ؛ حيثُ رُويَ عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، أَنَّهُ قَالَ: "إِحْيَاءُ الْحَدِيثِ مُذَاكَرَتُهُ، فَتَذَاكَرُوا"[19]، فإذا كان الحديثُ طويلًا فيُمكنُ لسامع الحديثِ أن يكتبَهُ، قال الخطيب البغدادي "وَإِذَا رَوَى الْمُحَدِّثُ حَدِيثًا طَوِيلًا فَلَمْ يَقُمِ الطَّالِبُ

بِحِفْظِهِ، وَسَأَلَ الْمُحَدِّثَ أَنْ يُمْلِيَهُ عَلَيْهِ أَوْ يُعِيرَهُ كِتَابَهُ لِيَنْقُلَهُ مِنْهُ وَيَحْفَظَهُ بَعْدُ مِنْ نُسْخَتِهِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ" [20]، وأغلبُ الظنَّ أن ذلك لم يكنْ متوفرًا عند العُكبري، ومما لا شكَّ فيه أنَّ كفَّ بصرِهِ كانَ مانعًا من تعهُّدِه الحديثَ بدوام المُذاكرةِ والحفظِ، حيثُ رُوي أنَّ "كُلّ مَنْ حَفِظَ حَدِيثًا فَلَمْ يُذَاكِرْ بِهِ تَفَلَّتَ مِنْهُ" [21]

3-2-2 المطلب الثالث: إكثارهُ من السماعِ من تلاميذهِ والنقلِ عنهم

رُويَ عن أبي البقاءِ أنهُ كان إذا أراد أنْ يُؤلِّفَ كتابًا؛ فإنه كانَ يجمعُ عدةَ مصنفاتٍ في هذا الفنِّ الذي يُريدُ التأليفَ فيه؛ ويطلبُ من بعض تلاميذهِ أن يقرؤوا عليهِ تلكَ المُصنَّفات؛ وبعدها يقومُ العُكبري بإملاءِ ما يريدُ من آرائهِ؛ وكذلك ما تعلَّقَ في ذهنهِ مما قرأه تلاميذُهُ عليهِ في هذا الفنِّ حتى يَضَع الكتابَ الذي أرادهُ [22]؛ وما يُعمَّم على كتبه قاطبةً، يُمكنُ تخصيصُهُ على تأليفهِ في روايتهِ للحديثِ الشريف؛ أي أنهُ كان يأخذُ روايةِ الحديثِ عن تلاميذهِ حيثُ كانوا يقرؤونَه عليه من بعضِ مظانِّهِ المختلفةِ، ومن المحتمل أن يقعَ التلاميذُ في التصحيفَ والتحريفِ في أثناء قراءتِهم للحديثِ عليه، ومما يُؤكدُ لديَّ أنهُ كانَ يعتمدُ على روايةِ تلاميذهِ للحديثِ في كتابه أنهُ ذكرَ أنَّ سببَ تأليفهَ للكتابِ كونُ مجموعةٍ من طلبةِ الحديثِ قد طلبوا منه أنْ يُمليَ عليهم كتابًا مختصرًا في إعرابِ ما يُشكلُ من الألفاظ الواقعةِ في الأحاديثِ، وأن بعضَ الرواةِ قد يُخطِئ في روايتهِ، فلبَّى العُكبري طلبَهمْ، وكان اعتمادُه على كتاب "جامعِ المسانيدِ" للحافظ ابن الجوزيّ رحمه الله تعالى[23]، فتأليفُ هذا الكتاب كانَ بناءً على رغبةِ بعض طلبةِ الحديث لديهُ، ومما لا شكَّ فيهِ أنه قد طلبَ من بعض هؤلاء الطلاب قراءةَ جامع المسانيدِ عليهِ مع مواضعِ الخطأِ في الروايةِ التي ذكرها قبل أن يشرعَ في إملائِه عليهمْ؛ ولذلك قالوا "أبو البقاءِ تلميذُ تلاميذهِ" [24] ، وهذه المقولةُ تشيرُ بوضوحٍ إلى إمكانيةِ وقوع التصحيف والتحريفِ في متنِ الأحاديثِ التي أخذها العكبري عن تلاميذه.

4-2-2 المطلب الرابع: غُلوُّ العُكبريّ في التزامِ آراءِ النحاةِ السابقين [25]

يُلاحظُ على العكبريّ تمسُّكُهُ الشديدُ بآراءِ النحاة قبلهُ، فإذا ما خالفَ ضبطُ لفظِ الحديثِ مذهبًا لجماعةٍ من النحاةِ فسرعَانَ ما نجدُ العكبريَّ يحكمُ على الحديث باللَّحن والخطأِ الناجم عن الرواةِ دون تأنٍ أو رويَّةٍ، ومن ذلك حُكْمهُ على حذف نونِ جمعِ المذكر

السالم في قولِ رسول الله صلى الله عليه وسلم "فهلْ أنتمْ تاركو لي صاحِبِي" بأن ذلك من خطأِ الرواةِ [26]، على الرغمَ من أنَّ هذه الحديثَ قد وردَ في كتب متون الحديثِ الموثوقةِ والمحتجِّ بها في اللغة والنحو في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة [27]، لذلك فقد أجازَ غيرهُ من النحاةِ أن يُفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليهِ في سعةِ الكلامِ بالجارِّ والمجرورِ إذا كان الجارُّ مُتعلِّقًا بالمُضافِ، وجعلوا هذا الحديثَ من الشواهدِ على ذلك [28]

3 - المبحث الثاني: استدراكات السيوطي في كتابه عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري لألفاظ الحديث النبوي الشريف، وأثرُها على التوجيه الإعرابي

3 –1 تمهيد

المقصود بالاستدراك هنا تعليقُ وتعقيب السيوطي على نصِّ أبي البقاءِ، بما يفيد أنَّ العكبري قد ندَّ عنهُ شيءٌ في ضبط روايةِ لفظةٍ ما من ألفاظ الحديث؛ أو قد شردَ عن ذهنهِ توجيهٌ نحويٌّ آخر لم يُثبهُ في متنِ كتابهِ، وقد قرر النحاةُ والأصوليونَ أن المقصود بالاستدراك في اصطلاحهم هو رَفْعُ ما يُتوهَّمُ ثبوتهُ من كلامٍ سابقٍ، أو إثبات ما يُتوهَّمُ نفيُهُ، وقد يكون ذلك باستخدام أداةِ الاستدراكِ "لكنْ" أو ما يقومُ مقامها من أدوات الاستثناء. [29]

3-2 المطلب الأول: استدراكات السيوطي في كتابه عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري للأسماء

استدركَ السيوطي على أبي البقاء ضبطَ روايتهِ للأسماء في كتابه، وذلك في مواطنَ كثيرة، ويُمكنُ ردُّ هذه الاستدراكات إلى ما يلي من مواضع.

3-2-1 ذكر أبو البقاء حديث رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – الذي يوضح فيه أن المؤمن يرى مقعده من النار وكذلك مقعدهُ من الجنةِ حيث جاء فيه "فيرَاهُما كلَاهُما"، وعلَّق أبو البقاء على هذا الحديثَ بقولهِ" في بعض الروايات: كلاهُما، بالألف، وهو خطأٌ، والصواب: كلَيْهِما، بالياءِ، لأنَّ (كِلا) هنا توكيدٌ للمنصوبِ، وهي مضافةٌ إلى الضميرِ، فتكون بالياءِ في الجرِّ والنصبِ لا غير" [30]، والمُلاحظُ على هذا الحديثِ أنهُ وردَ بلفظ "كلاهما" في عددٍ كبيرٍ من كتب متون الحديث [31]، كما أنه قد وردَ في مُصنَّف عبد الرازق الصنعاني

برواية "فَيَرَاهُمَا كِلْتَيْهِمَا" بالنصب، ولكن بتأنيث (كِلا)، وكأنه يُشير بها إلى المنزلتينِ كلتيْهِما [32]، ومعنى ذلك أنَّ الروايتينِ ثابتتان في كتب متونِ الحديثِ، ولكنَّ رواية الرفع التي حكم العُكبريُّ بخطئها هي الأكثرُ تداولًا وانتشارًا في كتبِ متون الحديث، وفي تجرُّؤِ العكبري بتخطئةِ هذه الروايةِ نظرٌ، وذلك لأنهُ من المعروفِ في بعضِ لهجات العربِ أنهُ قد تلزمُ الألفُ المثنى في الحالات الإعرابية الثلاثِ؛ فيقولونَ: قامَ الزيدانِ، وضربتُ الزيدانِ، ومررتُ بالزيدانِ، ويفعلونَ ذلك أيضًا مع شبهِ المثنَّى، أي الذي يُعربُ بإعرابهِ ولكنَّه غيرُ صالحٍ ليكونَ مثنًى، وذلك مثل: كِلا وكلتا إذا أضيفتا إلى ضميرٍ، فيقولون على هذه اللغة، والتي تُسمَّى بلغة القصر: جاء الولدان كلاهُما، وضربتُهما كلاهُما، ومررتُ بهما كلاهُما [33]، وذكر السيوطي أنها لغةٌ معروفةٌ تُنسبُ لكثيرٍ من القبائل، ككنانة وَبني الْحَارِث بن كَعْب وَبني العنبر وَبني الهجيم وبطون من ربيعَة وَبكر بن وَائِل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة [34]، وقد عُرفتْ هذه اللهجة باسم لغة بني الحارث بن كعب، ويدلُّ نصُّ السيوطي على أن هذه اللهجة كانت منتشرةً انتشارًا واسعًا بين عددٍ كبيرٍ من قبائلِ العربِ الموزعة في نواحي الجزيرة العربية المختلفة [35] ، ومما يؤكد كثرة انتشارِها ورودُ قراءة (إِنَّ هذانِ لساحِرانِ)[سورة طه 63/20] [36]، بهذه اللهجة، كما أن هذه اللهجةَ قد وردتْ في كثيرٍ من متون الحديث، فقد وردتْ في صحيح البخاري، حيثُ جاءَ فيه" فَأَسْمَعُ هَذِهِ الآيَةَ نَزَلَتْ فِي الفَرِيقَيْنِ كلَيْهِما" [37]، وفي بعض رواياته "كلَيْهِما" وذلك على مذهب من يجعل المثنى بالألف في حالاتهِ الثلاثِ [38]، ومما جاء في صحيح البخاري كذلك " أَمَّا أَنَا فَأُفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلاَثًا، وَأَشَارَ بِيَدَيْهِ كِلْتَيْهِمَا" [39]، قال الكرماني "وفي بعض النسخ (كلتاهُما)، بالألف، وكونُ (كلتا) عند إضافته إلى الضمير في الأحوال الثلاث بالألف لغة" [40]. ومن جميع ما سبق يتضح أن لغةَ القصر في المثنى وما يُعربُ إعرابهُ ثابتةٌ في كثيرٍ من كلام العربِ، وكذلك في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولا داعيَ لإنكارِها، أو الحُكم على ما جاءَ بها من أحاديث بأنها من خطأ الرواةِ كما فعلَ العكبري، حيثُ إنه قد تسرَّع في إصدار حُكمه بتخطئةِ ما ورد من نصوصٍ ثابتةٍ صحيحةٍ، لذلك فقد علَّق عليه السيوطي بما نقلهُ عن ابن النَّحاس من ثبوتِ لغةِ القصرِ في المثنى وما يُعربُ إعرابَهُ [41]

2-2-3 في قول رسول الله -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- "آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الأَنْصَارِ" [42]، والحديث مذكورٌ في كثيرٍ من مصادر متون الحديث؛ منها: صحيح البخاري، ومسند الإمام أحمد، وكذلك جامع المسانيد، لابن الجوزي، الذي اعتمد عليه العكبري في ضبط رواية ألفاظ حديثهِ، والحديث في جميع هذه المصادر برواية "آيةُ الإيمان... وآيةُ النفاق"، بلفظ "آية" بالياء المثناة من تحت، ولكنَّ العكبري ضبطه هكذا "إِنَّهُ الإِيمَانُ حُبُّ الأَنْصَارِ، وإنهُ النِّفَاقُ بُغْضُهم"[43]، بإبدال كلمة (آية) بحرف التوكيد والنصب (إنَّ)، ثم علَّق على الحديث بقوله " الْهَاء فيها ضمير الشَّأْن والقصة؛ مثل قَوْله تَعَالَى (فَإِنَّهَا لَا تعمى الْأَبْصَار) [سورة الحج 46/22]، وَلَيْسَت ضميرا عَائِدًا إِلَى مَذْكُور قبله؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَام ذِكْرُ ذَلِك؛ و: الْإِيمَانُ حب الْأَنْصَار، مُبْتَدأٌ وَخبرٌ؛ وَهُوَ خبر (إِنَّ)؛ كَأَنَّهُ قَالَ: إِن الْأَمرَ والشأنَ حبُّ الْأَنْصَار، ويروى: آيةُ الْإِيمَان؛ وَهُوَ ظَاهر" [44]، وهذه الرواية التي ذكرها العُكبريُّ ليستْ موجودةً في أي كتابٍ من كُتب متونِ الحديثِ، والغالبُ على الظنَّ أنها من تصحيفِ من قرأها على العُكبريّ من طلَّابه [45] ؛ لذا فقد قام ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة 852 ه) في فتح الباري بضبط كلمة (آيَةُ) وذكر أنها بهمزة ممدودة وبياء تحتانية مفتوحة وهاء التأنيث، وقال: "هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي ضَبْطِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالسُّنَنِ وَالْمُسْتَخْرَجَاتِ وَالْمَسَانِيدِ" [46]، ثمَّ بعد ذلك تطرَّق ابن حجر لما ذكره العكبري، ونسب رواية العكبري إلى التَّصحيف، كما وضَّح أنهُ إذا كانت الرواية "إنهُ الإيمانُ حبُّ الأنصار" فإن فيها نظرًا، لأن ذلك يقتضي قصر الإيمان على حُبِّ الأنصار فقط، وليس الأمر كذلك. [47]

أما بدر الدين العيني (المتوفى سنة 855ه) فقد ذكر في شرحهِ لصحيح البخاري إعرابَ الحديثِ؛ حيث وضَّح أنَّ "آيةُ الإيمانِ" مبتدأٌ، ومضاف إليه، و"حبُّ الأنصار" خبر ومضافٌ إليه [48]، ثم تطرَّق العيني لما ذكره أبو البقاء وعلَّق عليه بقولهِ " وَهَذَا مُخَالف لجَمِيع الرِّوَايَات الَّتِي وَقعتْ فِي الصِّحَاح وَالسّنَن وَالْمَسَانِيد، وَمَا أقربه أَن يكون تصحيفاً" [49]

أما السيوطي في عقود الزبرجد فقد ذكر نصَّ العُكبري وتابع كلام ابن حجرٍ والعينيّ؛ حيث استدرك عليه بقوله "وقال الحافظ ابن حجر: (آية) بهمزة ممدودة وياء

تحتية مفتوحة وهاء تأنيث. و(الإيمان) مجرورة بالإضافة. هذا هو المعتمد في ضبط هذه الكلمة في جميع الروايات في الصحيحين والسنن والمستخرجات والمسانيد. والآية العلامة، قال: "وما ذكره أبو البقاء من أنه بهمزة مكسورة ونون مشدّدة وهاء، و (الإيمان) بالرفع، تصحيف منه". [50]، والسيوطي بذلك يستدرك على أبي البقاء بما ذكره شارحو صحيح البخاري قبله ويحتجُّ بما احتجوا به، ثمَّ زاد في استدراكه بقوله "قلت: ويؤيد ذلك أن في رواية النسائي "حبُّ الأنصارِ آيةُ الإيمانُ"" [51]

3-2-3 جاء فيما ورد في حديث السيدة عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت في مرضه - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – الذي تُوفي فيه "لَدَدْنَاهُ فِي مَرَضِهِ فَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَيْنَا: "أَنْ لاَ تَلُدُّونِي" فَقُلْنَا كَرَاهِيَةُ المَرِيضِ لِلدَّوَاءِ، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: «أَلَمْ أَنْهَكُمْ أَنْ تَلُدُّونِي»" [52]، ومعنى "اللَّدود" أي الدواء الذي يُصبُّ من أحد جانبيْ فم المريض، ويقال: لديدا الفمِّ، أي جانباه، ولَدَّهُ، أي سقاهُ الدواءَ من أحد جانبيْ فمهِ[53]، والرواية برفع "كراهيةُ" هي الرواية الشهيرةُ، حيث جاءت بها أغلب روايات صحيح البخاري، والتوجيه الإعرابي لها أنها خبر مبتدأ محذوف [54]، وقدره القاضي عياض (المتوفى سنة 544هـ) : هذا منهُ كراهيةُ الدواءِ [55]، أما العكبري فتقدير الكلام عنده: هذا الامتناعُ كراهيةُ المريضِ الدواءَ [56]، أما رواية أبي ذر الهرويّ (المتوفى 434 هـ) لصحيح البخاري فقد جاءت بنصب "كراهيةَ" على أنها مفعولٌ لأجله، أي: نهانا النبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- عن ذلك لكراهيةِ الدواءَ [57]، كما يجوز أن تكونَ منصوبةً على المصدر أي المفعول المُطلق، والتقدير: كرِهَهُ كراهيةَ الدواءِ [58]، وذكر أبو البقاءِ روايتي الرفعِ والنصبِ وذكرَ الأوجهَ الإعرابيةَ الثلاثةَ ولم يفاضل بينَها؛ إلا أنَّ بدأَهُ بذكر روايةِ الرفعِ يوحي ويشيرُ بتفضيلهِ لها على روايةِ النصبِ[59]، أما القاضي عياض فقد فاضلَ بين الرفع والنصب، وذكرَ أن الرفعَ أوجهُ وأفصحُ من النصبِ على المصدر [60]، أما السيوطي فقد نقلَ نصَّ العكبري واستدركَ عليهِ بكلام القاضي عياض الذي استحسنَ الرفعَ فيه على النصب[61]

4-2-3: في قول رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – "لَا يَخْرُجِ الرَّجُلَانِ يَضْرِبَانِ الْغَائِطَ كَاشِفَانِ عَوْرَتَهُمَا يَتَحَدَّثَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَمْقُتُ عَلَى ذَلِكَ"، حيث جاء لفظ "كاشفان" مرفوعًا في بعضِ مؤلَّفاتِ متون الحديثِ؛ وجاء منصوبًا في بعضها الآخر ، ففي رواية الإمام

أحمد بن حنبل [62] جاء مرفوعا، وجاء "كاشفيْنِ" منصوبا في رواية أبي داود [63]، ولقد اختار الإمام النوويُّ (المتوفى سنة 676هـ) روايةَ النصب، مع إجازتهِ لرواية الرفع، حيث قال " كذا ضبطناه في كتب الحديث؛ وهو منصوب على الحال، ووقع في كثير من نسخ المهذب (كاشفان)، وهو صحيح أيضًا، خبر مبتدأ محذوف أي: وهما كاشفان والأول أصوب" [64]، أما أبو البقاء العُكبري فالواضحُ أنه وقعَ على رواية الرفعِ فقط، ويبدو أنهُ لا يعلمُ من رواهُ منصوبًا؛ وإن كانَ قد أشار إلى جوازِها؛ حيث قال " كَذَا وَقع فِي هَذِه الرِّوَايَة بِالرَّفْع، وَوَجهه: أَن يكون التَّقْدِير: وهما كاشفان، وَإِن روى (كاشفين) كَانَ حَالا." [65]، فأبو البقاء لم يُحددْ من الذي روى الحديث نصبًا، حيثُ إن عبارة "وإن رُويَ" توحي بشكَّه في عدمِ وجودِ روايةٍ بالنصب، كما أنها تشير كذلك إلى عدمِ اطلاعهِ على رواية النصب؛ لذا فقد استدرك السيوطي على كلامهِ بقولهِ "قلتُ: رواهُ أبو داود (كاشفيْنِ) بالنصب، ورواهُ النسائي (كاشفانِ) بالرفع" [66]، فالسيوطي هنا يُحددُ راوي الحديث رفعًا وراويه نصبًا، أما أبو البقاء فقد أهمل رواية الحديث نصبًا

3-2-5 ذكر العكبريُّ ما رواه جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- حينما قال له رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – "أَتَزَوَّجْتَ؟" فقال جابرٌ: نَعَمْ، قَالَ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ -: "أَبِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟" قَالَ جابرٌ: قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبٌ[67]، وذلك برفع كلمة "ثيب"، حيث قال العكبري "يروونهُ بالرفعِ، ووجهه: بل هي ثيبٌ، أو: بل زوجي ثيِّبٌ، ولو نصبَ لجازَ، وكان أحسنَ" [68]، فالعُكبريُّ هنا يذكر روايةً واحدةً فقط، وهي روايةُ الرفعِ، وذلك على أن كلمة "ثيبٌ" خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير، هي ثيبٌ، أو زوجي ثيبٌ، ولكنَّه تجاهلَ روايةً أخرى ثابتةً في البخاري وكثيرٍ من كتب متون الحديث الشريف، ألا وهي، "بل ثيِّبًا" [69]، بالنصب على المفعوليةِ، أي: بل تزوجتُ ثيِّبًا، ولذلك فقد علَّقَ السيوطي على ما قالهُ العكبري بقوله "قلتُ: وكذا هو بالنصبِ في أغلبِ الطُّرُقِ" [70]، وقد ذكر علي القاري (المتوفى سنة 1014 هـ) في مرقاة المفاتيح أنَّ روايتيِ الرفعِ والنصبِ ثابتتانِ [71]، وهذا ما لم يذكرْهُ أبو البقاءِ في كتابهِ، حيثُ قد تجاهل روايةَ النصبِ.

3-2-6: فيما ورد من حديثٍ " أَدْعُوَ النَّبِيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- خَامِسَ خَمْسَةٍ" [72]، حيث ذكر العكبري أن "خامسَ" منصوب على الحال، والتقدير: أحدَ خمسةٍ، كما

قال تعالى (إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ثانِيَ اثْنيْنِ) [سورة التوبة 40/9] [73]، حيث إنَّ "ثانيَ" منصوب على الحال، والتقدير: أحدَ اثنينِ؛ وصاحبُ الحال فيه هو الهاء في (أخرجه)[74]، وقد ذكر العُكبريُّ هنا روايةِ النصب فقط، ولكنه لم يتعرض لجواز الرفع، لذلك فقد استدرك السيوطي عليه بما رواه الزركشي من أن النصبَ على الحال في (خامسَ) جيدٌ، ولكنَّه جوَّز أن يكون "خامسُ" مرفوعًا على أنهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هو خامسُ خمسة[75]

7-2-3 في قول النبي - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – "إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو المُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ" والراويةُ في جميع كُتب متون الحديث التي اطلعتُ عليها برفع كلمة "شيء" [76]، ولم يشذَّ عن ذلك سوى النسائي في السُّنن الكبرى "طبعة دار التأصيل" حيث جاءت الرواية فيها بنصب "شيئًا" [77]، وقد ذكر المحقق أن هناك نُسخًا أخرى مخطوطةً للكتاب برواية الرفع؛ كما أنهُ قد كُتبَ في حاشية المخطوط الذي اعتمد عليه المحقق "شيء واحد" بالرفع [78]، ويبدو لي أنهُ وقع خلطٌ بين روايتي الرفعِ والنصبِ؛ حيث قد جاء في الحديث السابق لهذا مباشرة في سنن النسائي قولُ رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – "إنما أرى هاشمًا والمطلبَ شيئًا واحدًا" [79]، لذا فقد اختلطت روايةُ الرفع مع رواية النصب في هذه النسخةِ من السنن الكبرى؛ يدل على ذلك أنه قد رُوي الحديث الذي معنا برفع كلمة "شيء" في طبعةٍ أخرى من السنن الكبرى [80] ، أما العكبري فقد ذكر الحديث بروايةِ النصبِ، ووضَّح أنها من خطأ الرواةِ، ووجَّه الرفعَ على أن "شيء" خبرٌ لكلمة "بنو" [81]، أما السيوطيُّ فالواضح أنه قد أقرَّ ما قاله العُكبري، لذا فقد استدرك عليه براوية أخرى ذكرها ابنُ الأثير (المتوفى سنة 606 هـ)، وهي "سِيٌّ واحدٌ"، حيث قال ابن الأثير" هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: أَيْ مِثْلٌ وسَواءٌ. يُقَالُ هُمَا سِيَّانِ: أَيْ مِثْلان. والروايةُ المشهورةُ فِيهِ: شيءٌ واحدٌ؛ بِالشِّينِ المُعْجَمةِ." [82]، والملاحظُ هنا أنَّ ما ذكرهُ السيوطي من استدراكٍ لا يقدحُ فيما نصَّ العكبريٌّ عليه، حيث إن رواية "سيٌّ" بالرفع تُعربُ أيضًا على أنها خبرٌ لكلمة "بنو"، ولكنَّ العكبري لم يذكر رواية "سيٌّ" تلك المروية عن يحيى بن معين، كما أنه لم يشرِ إلى رواية رفع "شيء" في كتب المتونِ الأخرى.

8-2-3: ورد فيما ذكره العُكبري عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- عن رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ –"ولا تنقُشوا في خواتِيمِكم عربيٌّ"، حيث جاء الحديث بلفظِ "عربيٌّ" مرفوعًا، قال العكبري إنهُ قد رُفِعَ على الحكاية، أي: لا تنقُشوا ما صورتُه عربيٌّ[83]، والحديث مذكور في كثيرٍ من كتب الحديث الشريف، فهو مذكور في جامع المسانيد - الذي اعتمد عليه العكبري في أحاديث كتابه – بنصبِ لفظ "عربيًّا"، وليس برفعه كما ذكر العُكبري [84]، وربَّما قد يكون العُكبري قد اطَّلعَ على نسخةٍ أخرى من كتاب جامع المسانيد لابن الجوزي غيرِ النسخةِ المتاحةِ لدينا الآن، وهذا احتمالٌ ضعيفٌ؛ والأرجحُ أن ذلك من تحريف طُلَّابه عليه عند قراءتِهم الحديثَ عليه، يُؤيِّدُ ذلك أنني قد بحثتُ عن رواية لفظ "عربيٌّ" بالرفع في كتب الحديث فلم أعثُر عليه في أي كتابٍ من كُتب مُتون الحديث المختلفة، بل إن كلَّ ما وجدتهُ هو لفظُ "عربيًّا" بالنصب [85]، لذلك فقد علَّق السيوطي على ما قاله العُكبري بقوله "قلتُ: رواه النسائي بلفظ: عربيا؛ بالنصب" [86]، ولكن علي أية حالٍ فإن العكبري اكتفى بذكر رواية الرفع ولكنه أهمل ذكر رواية النصب.

9-2-3 : في قول رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ - "يَتْبَعُ الميّتَ ثلاثٌ: أهلُه ومالُه وعملُه، فيرجع اثنان ويبقى واحدٌ؛ يرجعُ أهلُه ومالُه، ويبقى عملُه"، وقد روي العكبري الحديث برواية "ثلاثٌ" بالتذكير، ونصَّ العُكبريُّ على أنَّ الوجه أنْ يُقال "ثلاثةٌ" لأن "المال والأهل والعمل" أشياء مذكرة، ووضَّح أن ذلك من تغيير الرواةِ، كما يُحتَملُ أن يكونَ التقدير: ثلاثُ عُلَقٍ، مفردها: عُلقةٌ [87]، وكأنهُ أراد ثلاثٌ متعلِّقاتٌ بالميت، على أن الحديث قد رُويَ بروايتينِ: بتذكير "ثلاثٌ" [88]، وكذلك بتأنيثها[89]، ولكنَّ العُكبريَّ ذكر رواية التذكير فقط، التي نصَّ عليها ابن الجوزي في جامع المسانيد، ولم يُشِرْ إلى رواية التأنيث التي وردتْ في كثيرٍ من كتب متونِ الحديثِ الأخرى، بل إنهُ أغفلَها، لذلك فقد علَّق السيوطي على إغفال العكبريِّ لرواية التأنيث بقولهِ "قلتُ: رواه البخاري ومسلم والترمذي بلفظ (ثلاثة)، وكذا في النسخة التي عندي من المُسند" [90]

10-2-3: ذكر العُكبريُّ قول رسول الله صلى الله عليه وسلم "فهلْ أنتمْ تاركو لي صاحِبِي"، وذلك بحذف النون في الاسم المجموع جمعًا مذكرًا سالمًا بدون علَّة الإضافةِ، وقد نصَّ العُكبريُّ على أن الأشبه في رواية حذفِ النونِ أنها من غلط الرواةِ، لأنها حُذفت

من غير إضافةٍ، إذ جاء بعدها الجار والمجرور [91]، فَحَكَمَ العكبريُّ على تلك الرواية بالغلط، والظاهر أنَّه قد وقف على تلك الرواية في جامع المسانيد؛ إذ إنها قد رُويتْ محذوفة النون [92]، ولذا فقد حكم عليها بأنها من غلطِ الرواةِ، وهذا تجرُّؤٌ واضحٌ منه على تخطِئةِ روايةٍ ثابتةٍ، كما أنَّ ما ذكرهُ العكبريُّ فيه إجمالٌ مُخلٌّ بهذه المسألةِ، إذ إنَّ الفصل بين المتضايفينِ من المسائلِ التي اختلفَ فيها البصريونُ والكوفيونِ، فالبصريونَ يرونَ أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرفِ والجارّ والمجرور، وجعلوا ذلك مقصورًا على الشعرِ فقط[93]، فمن الفصلِ بينهما بالظرفِ قولهُ [من السَّريع]

لمَّا رأتْ ساتِيدَما اسْتعْبَرَتْ للهِ دَرُّ – اليومَ – مَنْ لامَها [94]

أي: للهِ درُّ مَنْ لامها اليومَ، ومن الفصل بين المضاف والمضافِ إليه بالجار والمجرور قول الشاعر [من البسيط]

لأنتَ مُعْتادُ -في الهَيْجا- مصابرةٍ يَصْلى بها كلُّ من عاداكَ نيرانا [95]

والتقدير: لأنتَ معتادُ مصابرةٍ في الهيْجا

والذي دفع البصريين إلى منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور في سعة الكلام يرجع إلى أن المتضايفين لشدة افتقارهما قد صارا ككلمة واحدةٍ، فهما بمنزلة شيءٍ واحدٍ من حيث كون المضاف إليه من تمام المضاف وذلك من جهة أنه كجزئه، فهو واقعٌ موقعَ التنوين منه [96]، أما الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين المتضايفين بالظرف أو بالجار والمجرور أبو بغيرهما في الشعر كما أنهم أجازوا ذلك في سعة الكلام. [97]

ولمَّا اتبعَ بعضُ مُعربي الحديثِ النبويّ الشريف مذهبَ البصريينَ وتعسفُوا لهُ فقد رأيناهُم يُغلِّطونَ رواياتِ الحديثِ الشريفِ التي جاءت دالةً على ذلك [98]، وهذا ما فعله العُكبري، فوصف رواية "فهل أنتم تاركو لي صاحبي" بأنها من غلطِ الرواةِ، لذلك فقد ردَّ العينيُّ ما قالهُ أبو البقاء حيثُ قال " وَلَا وَجه لإنكاره؛ لوُقُوع مثل هَذِه كثيرا فِي الْأَشْعَار، وَفِي الْقُرْآن أَيْضا فِي قِرَاءَة ابْن عَامر، (وكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَائِهُمْ) [سورة الأنعام 137/6]، بِنصب أَوْلَادَهم، وجرّ شركائهم" [99]، وأرى أنهُ مما يؤيّدُ صحةَ تلك الراويةَ وأنها ليستْ من خطأ الرواةِ تكرار حذف النونِ من غيرِ إضافةٍ في حديث

"فهلْ أنتمْ تاركو لي أُمرائِي" [100]، وذكر النووي في شرحه لصحيح مسلم صحةَ رواية حذف النون، حيث قال "هكذا هو في بعضِ النُّسَخِ (تارِكو) بِغَيْرِ نُونٍ وَفِي بَعْضِهَا (تَارِكُونَ) بِالنُّونِ وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، وَالْأَوَّلُ صَحِيحٌ أَيْضًا، وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ..." [101]، ولذلك فقد ذكر السيوطي ما قالهُ أبو البقاء ثم علَّق عليه برواية حذف النون في حديث "فهلْ أنتمْ تاركو لي أُمرائِي" [102]

ومن الغريب أن العكبري حكم على رواية "هل أنتم تاركو لي صاحبي" بأنها من غلط الرواة، ولكنه قد تجاهل الرواية الأخرى التي جاءتْ بإثبات النون، أي "هل أنتم تاركونَ لي صاحبي" [103]، والتي ذُكرتُ في بعض أمهاتِ كتبِ متون الحديث الشريف.

11-2-3: وضَّح أبو البقاء إعراب لفظة "آنفًا" فيما ورد في الحديث "ذَكَرَكَ آنِفًا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ" [104]، وبيَّن أنها تحتمل وجهين: الأول: ظرفُ زمانٍ منصوب، والتقدير: ذكرك زمانًا آنفًا، أي قريبًا من وقتنا، فحذف الموصوف "زمانًا"، وأقام الصفةَ مقامهُ، والثاني: حالٌ من ضميرِ الفاعل، أي الضمير المستتر في "ذكَر"، أي ذكركَ مستأنفًا لذكركَ، وشبَّهه بقولهِ تعالى (قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفاً) [سورة محمد 16/47] [105]

على أن كلمةَ "آنفًا" في الموضع السابق في كتب الحديث، وغيره من المواضع الأخرى [106] ليسَ فيها تعددٌ في أوجُهِ الروايةِ؛ وذلك على خلاف ما ذُكرَ في المواضعِ السابقةِ؛ إذ إنها منصوبةٌ فقط، ولكنَّ الخلافَ في التوجيهِ الإعرابي لها، ولتوضيح ذلك فإننا نعود إلى آية سورةِ محمدٍ السابقة، حيث ذكر أبو البقاء العكبري أنَّها قد تكون منصوبةً على الحال من الضمير في "قال"، أي: مُؤتنِفًا [107]، أما الزمخشري (المتوفى سنة 538هـ) فصرَّح أنها ظرفٌ، والمعنى: ماذا قال في أولِ وقتٍ يقربُ منا [108]، أي: ماذا قال الساعة أو الآن [109]، وهكذا ذكر الزَّجَّاج (المتوفى سنة 311هـ) ضمْنًا حيثُ يرى أنَّ "مَاذَا قَال آنِفاً، أي ماذا قال الساعة، ...، فالمعنى: ماذا قال من أول وَقْتٍ يَقْرُب مِنَّا" [110]، لذا فقد ذكر ابن عطية (المتوفى سنة542هـ) أن المفسرينَ قالوا إن معناه "الساعة الماضية القريبة منا، وهذا تفسير بالمعنى." [111]، وتابع العُكبريُّ الزمخشريَّ، فذكر فيها جواز أن تكون ظرفًا مع إجازته كونها حالًا [112]، أما أبو حيَّان الأندلسي (المتوفى سنة 745هـ) فذكر لها وجهًا واحدًا؛ وهو النصبُ على الحال فقط، وحكم على ما قاله الزمخشريُّ بأنه غيرُ صحيح، حيث قال

"والصحيح أنه ليس بظرف، ولا نعلم أحداً من النحاة عده في الظروف" [113]، ومن هنا يتضحُ أنَّ إنكار أبي حيَّان لإعرابِ "آنفًا" على أنها ظرفٌ، فيهُ هجومٌ غيرُ مبرَّرٍ على الزمخشريِّ وأبي البقاء ومن سارَ على دربِهما، لذلك فقد استعرض محي الدين درويش (المتوفى سنة 1403هـ) تلك الآراء ثم قال "وعلى هذا رُجِّحتْ كفّة القائلين بالظرفية" [114]، وكذلك فقد ذكر صافي محمود بن عبد الرحيم (المتوفى سنة 1376هـ) في متنْ إعرابه للقرآن الكريم أنها تُعربُ حالًا؛ ثم علَّق في حاشية الكتاب بجوازِ إعرابها ظرفًا [115]، وكذلك ذكر طاهر يوسف الخطيب أن لفظة "آنفًا" في اللغة العربية تُعربُ بوجهٍ عامٍّ ظرفًا؛ بمعنى: من قبل. [116]

هذا هو إعراب كلمة "آنفًا" في اللغة العربية بشكل عامٍّ، وقد ذكر السيوطي الحديث "ذَكَرَكَ آنِفًا" ثم ذكر نصَّ العكبري، وذكر مجموعةً أخرى من الأحاديث جاء فيها هذا اللفظ، وبعد ذلك نقل نصَّ أبي حيان في تفسير البحر المحيط [117]

3-3: المطلب الثاني: استدراكات السيوطي في كتابه عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري للأفعال

استدركَ السيوطي على أبي البقاء ضبط روايتهِ للأفعال في كتابه، وذلك في ثلاثة مواضعَ كما يلي

3-3-1: ذكر أبو البقاء قول سيدنا عمرو بن العاص -رضي الله عنه- برواية "وَاللهِ، مَا أَدْرِي: أَحُبًّا ذَلِك أم تأْلُّفًا؟"، ووضَّح أن "حبًّا" و"تأْلُّفًا" منصوبتان على أن كلًّا منهما مفعولٌ لأجلِهِ [118]، والأثرُ السابق لم أعثر عليه بروايتهِ التي ذكرها العكبري، بل إنهُ في كثير من مراجع متون الحديث برواية "إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَحُبًّا كَانَ ذَلِكَ، أَمْ تَأَلُّفًا يَتَأَلَّفُنِي" [119]، أما العكبري فقد أغفل تلك الروايةَ المُثبتةَ في كثير من مؤلفات متون الحديث، حيث قام بحذف الفعل الناقص (كان) فيما ذكرهُ في كتابهِ، ولهذا السبب فقد رأيتُ السيوطي بعد أن نقل نص أبي البقاء فقد علَّقَ عليه بقولهِ "قُلْتُ: في النسخةِ: أحُبًّا كان ذلكَ؛ فيكون خبرَ (كان)" [120]، أي أنَّ (حبًّا) خبرٌ للفعل (كان) مقدَّمٌ عليهِ، وتقديمُ خبر كان عليها جائزٌ حسنٌ، فتقول: قائمًا كان زيدٌ [121]، كما قال ابن جني في قراءة أُبيّ وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما (وَبَاطِلًا مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ) [هود 11 /16]، بنصب (باطلا) "ففي

هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها؛ كقولك: قائمًا كان زيد، وواقفًا كان جعفر. "ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، و(باطلًا) منصوب بـ(يعملون)، والموضع إذن لـ(يعملون) لوقوع معموله متقدمًا عليه؛ فكأنه قال: ويعملون باطلًا كانوا" [122]، وذلك لأن (باطلًا) مفعول للفعل (يعملون)، أي أنه معمولٌ لخبر (كان)[123]

3-3-2: ذكرَ العكبري في روايته لحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما "فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ تَصُومُ لا تَكَادُ تُفْطِرُ....." وذلك بإسقاط (أنْ) بعد (تكاد) [124]، وقد علَّق السيوطي على رواية أبي البقاء بقوله "قلتُ: وفي رواية النَّسائي لهذا الحديث: حتى لا تكادَ أن تُفطِرَ، بإثباتْ (أنْ)" [125]، على أنَّ من يتأملْ الحديثَ يجدْ أنه قد وقعَ خلطٌ بين ما رواه العكبري وما نقلهُ السيوطي عن العكبريّ، وذلك كما يلي:

1- يُلاحظُ على رواية العكبري لقول سيدنا أسامة في كتاب إعراب الحديث: "إنك تصوم لا تكادُ تُفْطِرُ" ما يلي:

(أ) إسقاط (حتَّى) قبل (لا). (ب) إسقاط (أنْ) بعد (تكاد)

2 – ما نقله السيوطي عن العُكبري في عقود الزبرجد، هكذا: "إنك تصومُ حتى لا تكادَ تفْطِرُ" ويُلاحظُ على تلك الرواية ما يلي:

(أ) إثبات (حتَّى) قبل (لا).

(ب) إسقاط (أن) بعد (تكاد)

وبالبحث في أمهاتِ كتب الحديث بصيغتيهِ السابقتين وجدتُ ما يلي:

- رواية إسقاط (حتى) وردتْ بإثبات (أنْ)، وليس بحذفها، كما ذكر العكبري، أي "إنك تصوم لا تكادُ أنْ تُفْطِرُ" [126]، ولم أعثر على روايةٍ بإسقاط (حتى) و(أنْ) في آنٍ واحدٍ ، أي لا توجد رواية: إنك تصومُ لا تكاد تُفطر؛ في أي كتابٍ من كتب متون الأحاديث المختلفة.

- روايةُ السيوطي بإثبات (حتى) وردتْ في سنن النسائي بحذفِ(أنْ) ؛ أي "إنك تصوم حتى لا تكادَ تُفْطِرُ" ، ثمَّ أُثْبتتْ (أنْ) في الشَّطر الآخَرَ من الحديثِ في الكتاب نفسه، هكذا " قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّكَ تَصُومُ حَتَّى لا تَكَادَ تُفْطِرُ، وَتُفْطِرُ حَتَّى لا تَكَادُ أَنْ تَصُومَ"

[127]، أما رواية الحديث بإثباتْ (حتَّى) و(أنْ) في شطريْهِ الاثنين، أي: "يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَصُومُ حَتَّى لَا تَكَادَ أَنْ تُفْطِرَ، وَتُفْطِرُ حَتَّى لَا تَكَادَ أَنْ تَصُومَ" فلم تردْ في سنن النسائي بهذه الصيغة، بل إنها وردت هكذا في بعض كتب متون الحديث الأخرى غير سنن النسائي[128].

ولقد كان من تعليق السيوطي على ما ذكره العُكبري أن قال "وإسقاطُها [أي: أنْ] كما ذكر العكبري أفصحُ" [129]، على أن الشائع في خبر كادَ أن يكون مضارعًا غير مقترنٍ بـ(أنْ) [130] كما في قوله تعالى (يَكادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أبْصارَهُم) [البقرة 20/2]، وقوله تعالى (كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَداً) [الجن 19/72]، وجميع الآيات القرآنية الكريمة التي وردتْ فيها (كاد) جاء خبرُها غير مقترنٍ بـ(أنْ) [131]، على أنَّ خبرَها قد يأتي قليلًا مقترنًا بـ(أنْ) [132]، وقد ورد ذلك في كثيرٍ من كُتب متونِ الحديثِ [133] ، ومنه قول سيدنا جُبير بن مطْعَم -رضي الله عنه- "كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ" [134]، ومنه كذلك قول رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – يوم الخندق "شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ - أَوْ كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ - مَلأَ اللَّهُ أَجْوَافَهُمْ، أَوْ قُبُورَهُمْ نَارًا" [135]، وورد ذكر الخبر مقترنا بـ(أن) في بعضٍ من أبيات الشعر [136]، وقَصَرَ معظمُ قُدامى النحاةِ دخولَها على الخبر في الضرورةِ الشِّعريةِ فقط [137] ، ويُبطلُ ذلك ثبوتُها مع خبر (كاد) في أمهات كتب متون الحديث.

3-3-3: ورد في حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنهُ قَالَ: " يَجْتَمِعُ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُلْهَمُونَ ذَلِكَ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا عَلَى رَبِّنَا، فَأَرَاحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا...." [138]، وذكرَ العُكبريُّ أن الفعل "استشفعَ" يتعدَّى في الأكثر بـ(إلى)، لأنَّ معناه: توسَّلَ، وتوسَّل يتعدى بـ(إلى)، كما أنَّ معناه قد يكونُ بمعنى "استعانَ"، ففي هذه الحالة يجوزُ أن يتعدَّى بـ(على)؛ تقولُ: استعنتُ عليهِ، واستشفعتُ عليهِ ثمَّ ذكرَ العُكبريُّ أنَّ أبا عُبيدةَ سوَّغَ أن يتعدَّى الفعل (استشفعَ) بـ(على)، وذلك لأنَّ معناهُ: أقْبلَ عليهِ[139]، ويُلاحظُ على ما نقلهُ العكبريُّ من رواية تعدِّي الفعل (استشفع) بالحرف (على) أنه قد تجاهل روايةَ ابن الجوزي في جامع المسانيد؛ وهو الكتاب الأصيل الذي صرَّح العكبريُّ بالاعتماد عليه في إعرابه للحديث؛ حيث قد رواهُ متعديًّا بالحرف (إلى) [140]، كما وردَ الحديثُ في صحيحِ البخاريِّ أيضًا بتلك الرواية [141]، لذلك كانَ استدراك السيوطي على العُكبري أن الحديثَ رُويَ بـ(إلى) في صحيح البخاري [142]، وقد رُوي أنه يتعدَّى بالحرفينِ

جميعًا؛ كما أنه قد يتعدَّى بنفسه، جاء في لسان العرب "اسْتَشْفَعَ بفُلان على فلان....، وقال الفارسيّ: اسْتَشْفَعه: طلَب منه الشَّفاعةَ. ....، واسْتَشْفَعْتُه إلى فلان، أَي: سأَلته أَن يَشْفَعَ لي إِليه" [143]

3-4: المطلب الثالث: استدراكات السيوطي في كتابه عقود الزبرجد على ضبط رواية العكبري لحروف المعاني

استدركَ السيوطي على أبي البقاء ضبط روايتهِ للحروف في كتابه، وذلك في ثلاثة مواضعَ؛ كما يلي:

3-4-1: جاء كلام العُكبري على حذف همزةِ الاستفهام في الحديث الذي رواه أُبَيّ بْنِ كَعْبٍ -رضي الله عنه- والذي ذكره العكبري برواية "صَلَّى رَسُولُ اللهِ صَلى الله عَليه وسَلم الصُّبْحَ، فَقَالَ: شَاهِدٌ فُلاَنٌ؟ فَقَالُوا: لاَ" [144]، وذلك بإسقاط همزةِ الاستفهام من: شَاهِدٌ فلانٌ؟، وذلك بمعنى: أحاضرٌ فلانٌ؟، حيث قال العُكبري في إعرابه "يُرِيد: الْهمزَة؛ فحذفها للْعلم بهَا، وَهُوَ مَرْفُوع بِأَنَّهُ خبر مقدم، و(فلَان) مُبْتَدأ. وَيجوز أَن يكون (شَاهدٌ) مُبْتَدأ؛ لِأَن همزَة الِاسْتِفْهَام فِيهِ مُرَاده، وَلَو ظَهرت لَكَانَ مُبْتَدأ الْبَتَّةَ، و (فلَان) فَاعل سد مسد الْخَبَر " [145]، وأبو البقاء قد أوردَ الحديثَ بروايةِ حذفِ الهمزةِ، وهي روايةُ الإمام أحمد في مُسندهِ، ولكنَّهُ تجاهلَ أن للحديثِ روايةً أخرى جاء فيها مذكور الهمزة [146]، لذلك فقد علَّق السيوطي على كلام العُكبري بقوله " قلتُ: الحديثُ رواهُ أبو داود والنسائي وابن ماجه بلفظ (أشَاهدٌ) بإثبات الهمزة؛ فعُرِفَ أن إسقاطَها من تصرّف الرواة." [147]، وعلى ذلك فلا يوجدُ في الحديثِ سوى توجيهٍ إعرابيٍّ واحدٍ فقط، وهو أن تكون الهمزة للاستفهام، و(شاهدٌ) مبتدأ، وهو اسمُ فاعلٍ قد اعتمدَ على استفهامٍ، و(فلانٌ) فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر [148]

3-4-2: ذكر العكبريُّ في الحديث الذي روتهُ أمُّ المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- وذلك عندما سألت رسول الله - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – قائلةً "إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟" فقَالَ - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – "أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا" [149]، وأجازَ أبو البقاء في (أقرب) ثلاثةَ أوجهٍ: الجرّ على تقدير أنَّ حرف الجر (إلى) محذوف؛ أي: إلى أقربِهما، وذلك حتى يكون الجواب كالسؤال، وقدَّم أبو البقاء هذا الوجهَ على الآخرَيْنِ، ثمَّ ثنَّى بالرفعِ؛ على

أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هو أقربُهُما، وآخِرُ الأوجهِ التي ذكرها النصبُ على أنه مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: صِلِي أقربَهُما [150]، والمُلاحظُ هنا أن أبا البقاءَ أوردَ روايةَ الإمامِ أحمد في مسندهِ وكذلك ابن الجوزي في جامع المسانيدِ، وذلك بإسقاط حرف الجرّ (إلى)؛ ولكنَّهُ أغفل رواية التصريحِ به التي قد جاءتْ في جُلِّ كُتب متون الحديث كصحيح البخاري وغيرِه، أي: "إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا" [151]، فبهذه الروايةِ لا تكونُ هناكَ حاجةٌ إلى تقديرِ شيءٍ مما نصَّ عليه العُكبريُّ، ولهذا السبب فقد علَّق السيوطيُّ على ما ذكرهُ أبو البقاء بقولهِ "قلتُ: ولفظُ رواية البخاري: إلى أقربِهما"[152]

3-4-3: في أثناء إعراب العكبري لقول سيدنا أبي ذرٍّ -رضي الله عنه- "إِنَّ خَلِيلِي عَهِدَ إِلَيَّ أَنْ «أَيُّمَا ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أُوكِيَ عَلَيْهِ، فَهُوَ جَمْرٌ عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يُفْرِغَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»" [153]، فقد ذكر أنَّ (أنْ) يُحتملُ فيها وجهانِ: الأولُ أنْ تكونَ زائدةً، أي: خليلي عهدَ إليَّ أيُّما ذهبٍ ....، والثاني: أن تكونَ المخففةَ من الثقيلةِ، أي: أنَّهُ أيُّما ذهبٍ، و(أيُّما) مبتدأٌ، وجملة: أوكيَ عليه، خبرهُ [154]، وعلى ذلك فيكون المعنى: أنَّ الشَّأن والأمر أيُّما ذهب أو فضَّة أوكي عليه فهو جمر على صاحبه، وقد اكتفى العُكبريُّ بهذين الوجهينِ؛ ولم يذكر وجهًا ثالثًا لِـ(أنْ)، أما السيوطي فقد أضافَ وجهًا إعرابيًّا ثالثًا لها لم يذكره العُكبريُّ، وهو أن تكونَ (أنْ) هنا تفسيريةً، وذلك لأن الفعل "عهِدَ" فيه معنى القول دون حروفهِ[155]، وبذلك فإن السيوطيَّ قد أضافًا توجيهًا إعرابيًّا غفل عنه العُكبريُّ في إعرابه لهذا الحديث.

4- خاتمةُ البحثِ

تتمثلُ أهمُّ النتائجِ التي توصَّل إليها الباحثُ فيما يلي:

1- كانت هناك عدةُ عوامل قد أثَّرتْ على عدم دقة العُكبري في رواية ألفاظ الحديثِ، أهمُها، عدمُ تبحره في علم رواية الحديث، وتأثيرُ كفِّ بصرهِ على عدم تعهده الحديثَ بالحفظ وإطالةِ النظر فيه، وكذلك اعتمادُه على الأخذ عن تلاميذه مما أدى إلى وقوعِهِ في التصحيف والتحريف، كما أنهُ كان يتعجَّل بالحكم على خطأ الرواةِ لمجرد السماع دونَ التوثُّقِ من صحة الرواية؛ أو موافقتِها للغةٍ ما من لغاتِ العرب المعروفة.

2 - بلغ عدد المواضع التي استدركَ فيها السيوطي على ضبطِ العكبري لرواية الأسماء في ألفاظ الحديث وتأثير ذلك الضبط على الجانب الإعرابي أحدَ عشرَ موضعًا، بينما بلغ عدد المواضع التي استدركَ فيها السيوطي على ضبطِ العكبري لرواية الأفعال في ألفاظ الحديث ثلاثة مواضع، أما استدراكاته على ضبط العكبري لرواية الحروف فقد بلغ ثلاثةَ مواضع كذلك، وعلى ذلك فأن السَّوادَ الأعظمَ من عدمِ دقةِ العُكبريّ في ضبطِ ألفاظِ الحديثِ جاءَ جليًّا ظاهرًا في أثناءِ ضبطِهِ للأسماءِ، والتي تصل تقريبا لضعفِ إجماليّ عدد مواضعِ الأفعال والحروف التي ذكرها غير دقيقةِ الضبط.

3- كان السيوطي في استدراكاته على العُكبريّ يلتزم جانب الأمانة العلمية والحيادية ؛ حيثُ إنه تتبعَ في كتابه؛ عقودِ الزبرجد؛ المواضعَ التي لم يضبطها العكبري ضبطًا صحيحًا في رواية الحديث، واستدرك عليها بإحدى طُرقٍ أربع : إمَّا أنْ يُعلِّقَ عليها مستشهدًا بمآخذِ بعضِ شُرَّاح الحديثِ على العُكبري؛ وناقلًا لهذهِ المآخذِ، وذلك كما فعل في حديث "آيةُ الإيمانِ حبُّ الأنصار"، وإمّا أنه قد يستدركُ على ما ذكره العكبريُّ غيرَ دقيقٍ بروايةٍ أخرى من كُتب متون الحديث قد أغفلها أو سها عنها العُكبري، وذلك كما في الحديث الذي ذكره العكبري برواية "لا تنقُشوا في خواتيمكم عربيٌّ" بالرفع، حيث ذكر السيوطي رواية النصب ووضح أنها للنَّسائي، والطريقة الثالثة أنه قد يذكرُ قاعدةً نحويةً غفلَ عنها العُكبري في أثناء توجيهه لرواية ما، وذلك كما فعل في "فيراهما كلاهُما" حيث وضَّح جوازَ النحاةِ لزومَ المثنى وشبهِهِ الألفَ في الحالات الثلاث، وأما الطريقة الرابعة فتكون من خلال زيادة وجهٍ إعرابيٍّ لم يذكره العُكبري، وذلك كما ذكر أن (أنْ) في "خليلي عهد إليَّ أنْ أيّما ذهبٍ.... الحديث" يمكن أن تكون (أن) التفسيرية

4 - وقع العُكبريُّ في تصحيفِ قليلٍ من الأحاديث وتحريفها، مما أدَّى إلى ظهورِ صورةٍ جديدةٍ لتلك الأحاديثِ غيرِ موجودةٍ في أي كتابٍ من كتب المتون،

وذلك كما في قوله "إنهُ الإيمانُ ..... وإنهُ النفاقُ" بدلًا من "آيةُ الإيمانِ ..... وآيةُ النفاق"

5 - اعتمد العُكبريُّ في بيان أحاديثهِ على كتاب (جامع المسانيد)؛ لابن الجوزي إلا أنه كان في بعض الأحيان ينقل عنه مخالفًا لما جاء فيه، ومن ذلك أنه نقل حديث "لا تنقُشوا في خواتيمكم عربيٌّ" بالرفع، وهو في جامع المسانيد منصوبٌ.

6 - تجرَّأ العُكبَريُّ في الإقدام على تخطئةٍ رواية ما دون التوثُّق من عدم مجيئها في كتب متون الأحاديث الأخرى أو دون التوثُّق من أن يكونَ لها وجهٌ في العربيةِ، وذلك مثل حكمهِ بتخطئةِ رواية "فهل أنتم تاركو لي صاحبي" بحذف النون، وكذلك رواية "فيراهما كلاهما" بالألف.

5 - المراجع

5 - 1: الكتب

- ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق/طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، (بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م)
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، (بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م)
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت، دار طوق النجاة، مصورة عن نسخة السليمانية مع ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى 1422هـ)
- ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف، **شرح صحيح البخاري**، ضبط وتحقيق: ياسر بن إبراهيم (الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية 1423هـ/2003م)
- الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي؛ وآخريْنِ، (القاهرة، مطبعة الحلبي، الطبعة الثانية 1395هـ/1975م)
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (مصر، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ/ 1999م)

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **جامع المسانيد**، تحقيق د/ علي حسين البواب (الرياض مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1426 هـ/2005م)
- ابن حنبل، الإمام أحمد بن محمد، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق الأستاذ/ شعيب الأرنؤوط وآخرين (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م)
- الحويطي، محمد سعيد، **الاستشهاد بلغة النبي؛ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ؛ في ضوء قرار مجمع اللغة العربية، دراسة نقدية**، (الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014م، مجلد 14، ملحق1
- أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف،

- **ارتِشَاف الضَّرَب مِن لسان العرب**، تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1418هـ/ 1998م)

- **تفسير البحر المحيط**، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، 1428هـ/ 2007م)

- الخطَّابي، حمد بن محمد بن الخطاب، **معالم السنن**، صححه/ محمد راغب الطباخ (حلب، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى 1351هـ/1932م)
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق الدكتور/ محمود الطحان (الرياض، مكتبة المعارف 1403هـ/1983م)
- الخطيب، طاهر بن يوسف، **المعجم المفصل في الإعراب** (بيروت، دار الكتب العلمية، 1991)
- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، **إعراب القرآن وبيانه**، (سوريا، دار الإرشاد للشئون الجامعية، الطبعة الرابعة 1415هـ)
- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، **سنن أبي داود**، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ، ومحمد كامل قرة (بيروت، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ/ 2009م)
- أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، **مُسند أبي داود الطيالسي**، تحقيق د/محمد عبد المجيد التركي، (القاهرة، دار هجر، الطبعة الأولى، 1419هـ/1999م)
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق الأستاذ/ شعيب الأرنؤوط (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1402هـ/1982م)
- ابن رسلان المقدسي، شهاب الدين أبو العباس، **شرح سنن أبي داود** (مصر، دار الفلاح للبحث العلمي، الطبعة الأولى، 1437هـ/2016م)

- الزَّجَّاج، إبراهيم بن السُّري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م)
- الزركلي، خير الدين، **الأعلام "قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"** (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر 2002م)
- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، 1407هـ)
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، (دمشق، دار القلم، بدون طبعة أو تاريخ)
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

- **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي**، تحقيق د/ سلمان القضاة (بيروت، دار الجيل، 1414هـ /1994)

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ)

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **كتاب سيبويه**، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون ، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية 1979م)
- الشرقاوي، د/ السيد دسوقي، **معاجم غريب الحديث والأثر، والاستشهاد بالحديث في اللغة والأدب** (القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م)
- الصالحي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، **طبقات علماء الحديث**، تحقيق الأستاذين أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1417هـ/1996م)
- الصنعاني، عبد الرازق بن همام بن نافع، **مُصنف ابن عبد الرازق**، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، (الهند، المجلس العلمي، الطبعة الثانية 1403هـ)
- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب

- **المعجم الأوسط**، تحقيق/ طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، (القاهرة، دار الحرمين، بدون تاريخ أو طبعة)

- **المعجم الكبير**، تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، 1404هـ/1983م)

- عبد الرحيم، صافي محمود، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، (دمشق، دار الرشد، الطبعة الرابعة 1418هـ)
- العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري (شرح صحيح البخاري)**، أخرجه وصححه/ محب الدين الخطيب (بيروت، دار المعرفة، 1379هـ)
- ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ)
- العُكبريُّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين،

- **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق الأستاذ/ عبد الإله نبهان (دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى 1409هـ/1989م)

- **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق/ علي محمد البجاوي (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ)

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد،

- **شرح سنن أبي داود**، تحقيق/ خالد بن إبراهيم المصري، (الرياض، دار الرشد، الطبعة الأولى 1420هـ /1999م)

- **عمدة القاري (شرح صحيح البخاري)**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ)

- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق الدكتور/علي محمد فاخر، ود/ أحمد محمد السوداني، ود/ عبد العزيز محمد فاخر، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1431هـ/2010م)

- الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)** ، وضع حواشيه وعلق عليه الأستاذ/ كامل مصطفى الهنداوي،(بيروت، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1421هـ/ 2001م)

- القاري، أبو الحسن نور الدين علي بن سلطان، المُلا الهروي، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م)

- القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، (بدون مكان للنشر، المكتبة العتيقة ودار التراث، 1333 هـ)

- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة 1323هـ)

- القضاة. د/سلمان محمد، **كتب إعراب الحديث النبوي؛ تعريف وتحليل ومتابعة** (عمَّان، الأردن، دار الأبجدية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2010م)
- ابن قميئة، عمرو، **ديوان عمرو بن قميئة**، عُني بتحقيقه وشرحه الأستاذ/حسن كامل الصيْرفي، (القاهرة، معهد المخطوطات العربية 1385هـ/1965م)
- الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**؛ (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1401 هـ/1981م) مصورة عن طبعة مصر سنة 1937م
- ابن مالك، محمد بن عبد الله

- **شرح التسهيل**، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، (القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هـ / 1990م)
- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة الأولى، 1402هـ/ 1982م)
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ)

- ابن مجاهد، محمد بن عبد الله، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق/ محمد نعيم العرقسوسي (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1993م)
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا** (1934 م – 1984م)، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1404هـ/ 1984م)
- ابن مُفلح، إبراهيم بن محمد، **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1410هـ/ 1990م)
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، تحقيق أ/ عبد الله علي الكبير، وآخريْنِ (القاهرة، دار المعارف، بدون طبعة أو تاريخ)
- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي،

- **السُّنن الكبرى**، تحقيق/ حسن عبد المنعم شلبي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ/2001)
- **السنن الكبرى**، تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل (القاهرة، دار التأصيل، الطبعة الأولى 1433هـ/2012م)

- **المُجتبى من السنن "السنن الصغرى"** تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة (حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية 1406هـ/1968م)

- أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، **حِلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (القاهرة، دار السعادة، 1394هـ/ 1974م)

- النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف، **صحيح مسلم بشرح النووي**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1392هـ/1972م)

- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، **الموسوعة الفقهية**، (الكويت، ذات السلاسل، الطبعة الثانية 1404هـ/1983م)

- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، **شرح مفصل الزمخشري في صنعة الإعراب**، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م)

5- 2 : الأطروحات (الرسائل)

- أبو ضاوي، إبراهيم عبد الحفيظ، **شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري المُسمى بالكواكب الدراري**، (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة دكتوراه، 1429هـ/2008م)

- محمد، سمية عبد الرحيم، **إعراب الحديث النبوي بين العكبري والسيوطي وابن مالك، دراسة وصفية تحليلية مقارنة**، (السودان، جامعة أم درمان، كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه 1429هـ/ 2008م)

- المشاقبة، نايل علي أحمد، **منهج العكبري والسيوطي في إعراب الحديث النبوي "دراسة مقارنة"** (الأردن، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير 2010م)

الهوامش

(1) يُنظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (1934 م – 1984م)**، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1404هـ/ 1984م)، كما يُنظر كذلك: الدكتور السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر، والاستشهاد بالحديث في اللغة والأدب. (القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م) ص 275 وما بعدها

(2) يُنظَرُ في ذلك: الحويطي، محمد سعيد، **الاستشهاد بلغة النبي - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ – في ضوء قرار مجمع اللغة العربية، دراسة نقدية**، (الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014م، مجلد 14، ملحق1) ص586

(3) كتاب شرح صحيح البخاري، لابن بطال، مطبوع بضبط وتحقيق: ياسر بن إبراهيم (الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الثانية 1423هـ/2003م)، يُنظر على سبيل المثال في بعض المسائل النحوية في شرحه. شرح صحيح البخاري ج7 ص86

(4) كتاب الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري؛ لشمس الدين الكرماني طُبع في مصر في سنة 1937م، وأُعيد طبعه مرة ثانية عن النسخة نفسها وذلك في سنة 1991ببيروت (دار إحياء التراث العربي)، وقد أكثر الكرماني في كتابه من المسائل النحوية، يُنظر على سبيل المثال: ج1 ص 198، ج2 ص 31، 80 ، 155، 217 ، ج3 ص165 .....

(5)كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني من أشهر كتب شروح صحيح البخاري، وطُبع طبعات عديدةٍ، وقد اهتم بالجانب النحوي في شرحه للحدث في كثيرٍ من مواضع كتابه

(6) يُنظر على سبيل المثال: الخطَّابي، **معالم السنن**، صححه/ محمد راغب الطباخ (حلب، المطبعة العلمية، الطبعة الأولى 1351هـ/1932م) ج1 ص 22، ويُنظر كذلك: العيني، بدر الدين، **شرح سنن أبي داود**، تحقيق/خالد بن إبراهيم المصري (الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1420/1999م) ج1 ص 88، 89

(7) يُنظر: القضاة. د/سلمان محمد، **كتب إعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة**، (عمَّان، الأردن، دار الأبجدية للنشر والتوزيع، دط 2010) ص 19

(8) حيث يقعُ كتابُ السيوطي في ثلاثة مجلدات، أما كتابُ العُكبري وكذلك كتاب ابن مالك فيقع كل منهما في مُجلد واحدٍ فقط.

(9) يُنظر: المشاقبة، نايل علي أحمد، **منهج العكبري والسيوطي في إعراب الحديث النبوي "دراسة مقارنة"**، (الأردن، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير 2010م) ص8

(10) جاءت كلمة "الفقر" منصوبةً في البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت، دار طوق النجاة، مصورة عن السليمانية مع ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى 1422هـ)، ج5 ص 84، حديث رقم 4015، وكذلك مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج28 ص469 حديث رقم 17234، كما أنها جاءتْ مرفوعة في مسند الإمام أحمد كذلك ج31 ص 233 حديث رقم 18916.

(11) **العُكبريُّ**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق الأستاذ/ عبد الإله نبهان (دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى 1409هـ/1989م) ص 308

(12) يُنظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، تحقيق د/ سلمان القضاة (بيروت، دار الجيل، 1414هـ /1994) ج2 ص202

(13) يُنظر على سبيل المثال: ابن مُفلح، إبراهيم بن محمد، **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1410هـ/ 1990م) ج2 ص30، 31، وابن مجاهد، محمد بن عبد الله، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، تحقيق/ محمد نعيم العرقسوسي (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1993م) ج6 ص313

(14) ابن مُفلح، إبراهيم بن محمد، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ج2 ص 32

(15) ابن مُفلح، إبراهيم بن محمد، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ج2 ص 31

(16) كان ابن الجوزي رحمه الله من الحُفَّاظ في علم الحديث، يُنظر: الصالحي، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي، **طبقات علماء الحديث**، تحقيق الأستاذين أكرم البوشي، وإبراهيم الزيبق (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1417هـ/1996م) ج4 ص 119

(17) يُنظر على سبيل المثال: ابن مجاهد، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ج6 ص 313، 314

(18) يُنظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق الأستاذ/ شعيب الأرنؤوط (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية 1402هـ/1982م) ج 22 ص 92، والزركلي، خير الدين، **الأعلام "قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"** (بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر 2002م) ج4 ص80

(19) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق الدكتور/ محمود الطحان، (الرياض، مكتبة المعارف 1403هـ/1983م) ج1 ص 238

(20) المرجع السابق ج1 ص 238

(21) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج1 ص 238

(22) يُنظر في ذلك: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 22 ص 93، والزركلي، الأعلام "قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين" ج4 ص80

(23) يُنظر: العُكبريُّ، إعراب الحديث النبوي، ص 41

(24) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج 22 ص 93

(25) يُنظَرُ في ذلك القضاة. كتب إعراب الحديث النبوي؛ تعريف وتحليل ومتابعة، ص 286، 287

(26) يُنظر: العُكبري، إعراب الحديث ص 309، 310

(27) الحديث مذكور بنصه في صحيح البخاري ج 5 ص 5 ، حديث رقم 3661

(28) يُنظَرُ: ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ) ص 167

(29) وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، **الموسوعة الفقهية**، (الكويت، ذات السلاسل، الطبعة الثانية 1404هـ/1983م) ج3 ص269

(30) العكبري، إعراب الحديث النبوي ص 116

(31) يُنظَرُ على سبيل المثال: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج23 ص 65، حديث رقم 14722، والطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الأوسط**، تحقيق/ طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، (القاهرة، دار الحرمين، بدون تاريخ أو طبعة) ج9 ص 38، حديث رقم 9076

(32) يُنظَرُ: الصنعاني، عبد الرازق بن همام بن نافع، **مُصنف ابن عبد الرازق**، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي، (الهند، المجلس العلمي، الطبعة الثانية 1403هـ) ج 3 ص 585، حديث رقم 6744

(33) يُنظَرُ في ذلك: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة الأولى، 1402هـ/ 1982م) ج1 ص 185: 188

(34) يُنظَرُ: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، (مصر، المكتبة التوفيقية، بدون تاريخ) ج1 ص145

(35) يُنظَرُ: أبو ضاوي، إبراهيم عبد الحفيظ، **شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري المُسمى بالكواكب الدراري**، (القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، رسالة دكتوراه، 1429هـ/2008م) ص 111 وما بعدها

(36) هي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، يُنظر: الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)**، وضع حواشيه وعلق عليه الأستاذ/ كامل مصطفى الهنداوي، (بيروت، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى 1421هـ/ 2001م) ج3 ص 142، وابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق/عبد السلام عبد الشافي محمد (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ) ج4 ص50

(37) صحيح البخاري ج 2 ص 157 حديث رقم 1643

(38) يُنظَرُ: الكرماني، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري ج8 ص146، 147

(39) صحيح البخاري ج1 ص60، حديث رقم 254

(40) الكرماني، الكواكب الدراري ج3 ص 117، 118

(41) يُنظَرُ: السيوطي، عقود الزبرجد ج 1 ص 306

(42) الحديث بلفظه في: البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح**، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت، دار طوق النجاة، مصورة عن السليمانية مع ترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى 1422هـ) ج1 ص12، حديث رقم 17، وابن حنبل، الإمام أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج19 ص 326، حديث رقم 12316، وابن الجوزي، جامع المسانيد، ج1 ص 252 حديث رقم 533

(43) العكبري، إعراب الحديث النبوي ص92

(44) المصدر السابق ص 93

(45) يُنظَرُ: محمد، سمية عبد الرحيم، **إعراب الحديث النبوي بين العكبري والسيوطي وابن مالك، دراسة وصفية تحليلية مقارنة**، (السودان، جامعة أم درمان، كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه 1429هـ/ 2008م) ص 30، 31

(46) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **فتح الباري (شرح صحيح البخاري)**، أخرجه وصححه محب الدين الخطيب (بيروت، دار المعرفة، 1379هـ) ج1 ص63

(47) المصدر السابق ج1 ص 63

(48) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **عمدة القاري (شرح صحيح البخاري)**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون طبعة وتاريخ) ج1 ص 151

(49) المصدر السابق ج1 ص151

(50) السيوطي عقود الزبرجد ج1 ص 128

(51) المرجع السابق ج1 ص 128، ويُنظر الحديث في النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، **المُجتبى من السنن "السنن الصغرى"**، تحقيق/ عبد الفتاح أبو غدة (حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية 1406هـ/1968م) ج8 ص 116، حديث رقم 5019

(52) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، ج6 ص14 حديث رقم 4458، وابن الجوزي، جامع المسانيد، ج8 ص157 حديث رقم 7256

(53) يُنظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، **لسان العرب**، تحقيق أ/ عبد الله علي الكبير، وآخرِيْن (القاهرة، دار المعارف، بدون طبعة أو تاريخ)، (لدد) ج5 ص4019، 4020

(54) يُنظر: القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبي بكر، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، (مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، الطبعة السابعة 1323هـ) ج6 ص471

(55) يُنظر: القاضي عياض، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، (بدون مكان للنشر، المكتبة العتيقة ودار التراث، 1333 هـ) ج2 ص362

(56) العُكبري، إعراب الحديث النبوي ص 374

(57) يُنظر: القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج8 ص376

(58) يُنظر: القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ج8 ص376

(59) ينظر العُكبري، إعراب الحديث النبوي ص 374

(60) يُنظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، ج2 ص362

(61) يُنظر: السيوطي، عقود الزبرجد ج3 ص 251

(62) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج17 ص412 حديث رقم 11310

(63) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ، ومحمد كامل قرة (بيروت، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ/ 2009م) ج1 ص 12 حديث رقم 15

(64) يُنظر في قول النووي: ابن رسلان المقدسي، شهاب الدين أبو العباس، **شرح سنن أبي داود**، (مصر، دار الفلاح للبحث العلمي، الطبعة الأولى، 1437هـ/2016م) ج1 ص350

(65) العُكبري، إعراب الحديث النبوي ص 196

(66) السيوطي، عقود الزبرجد ج2 ص344

(67) يُنظر الحديث برفع كلمة "ثيب" في جامع المسانيد ج2 ص31، 32

(68) العكبري، إعراب الحديث النبوي ص 100، 101

(69) يُنظَرُ في تلك الرواية: صحيح البخاري ج 7 ص 39 حديث رقم 5247، ج7 ص 66 حديث رقم 5367، والإمام أحمد في المسند ج22 ص 36، حديث رقم 14132، ج23 ص 270 حديث رقم 15026، والطبراني، المعجم الكبير ج19 ص 149، والنسائي، السنن الكبرى، ج7 ص 157 حديث رقم 5317

(70) السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص 274

(71) يُنظر: القاري، أبو الحسن نور الدين علي بن سلطان، المُلا الهروي، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، (بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1422هـ/2002م) ج5 ص 2046 حديث رقم 3088

(72) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، ج3 ص131 حديث رقم 2456

(73) يُنظر العُكبري، إعراب الحديث النبوي ص288

(74) يُنظر: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (دمشق، دار القلم، بدون طبعة أو تاريخ) ج6 ص51

(75) يُنظر السيوطي، عقود الزبرجد ج2 ص405

(76) ينظر في ذلك: صحيح البخاري ج4 ص 179 حديث رقم 3502، ج5 ص137 حديث رقم 4229، ومسند الإمام أحمد ج27 ص304 حديث رقم 16741، وسنن أبي داود، ج4 ص137 حديث رقم 4229

(77) يُنظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل (القاهرة، دار التأصيل، الطبعة الأولى 1433هـ/2012م) ج6 ص485 حديث رقم 4633

(78) النسائي، السنن الكبرى، ج6 ص485

(79) النسائي، السنن الكبرى، ج6 ص485 حديث رقم 4632

(80) يُنظر: النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **السنن الكبرى**، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ/2001) ج4 ص327 حديث رقم 4423

(81) العُكبري، إعراب الحديث النبوي ص 120، 121

(82) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق/طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، (بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م) ج2 ص435، ويُنظر السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص311

(83) يُنظر: العكبري، إعراب الحديث النبوي ص 79

(84) ابن الجوزي، جامع المسانيد ج1 ص 90 حديث رقم 132

(85) الحديث براوية نصب "عربيًا" في: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج 19 ص 18 حديث رقم 11954، والنسائي، **السنن الكبرى**، تحقيق/ حسن عبد المنعم شلبي، (بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421هـ/2001) ج3 ص 382 حديث رقم 9464، والنسائي، المجتبى من السنن ج 8 ص 176، حديث رقم 5209

(86) يُنظر: السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص 131

(87) العُكبري، إعراب الحديث النبوي ص 79

(88) يُنظر على سبيل المثال: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج19 ص135 حديث رقم 12080، وابن الجوزي، جامع المسانيد ج1 ص 98 حديث رقم 144، والترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي وآخرين، (القاهرة، مطبعة الحلبي، الطبعة الثانية 1395هـ/1975م) ج4 ص589 حديث رقم 2379

(89) يُنظر في ذلك على سبيل المثال: صحيح البخاري ج8 ص 107 حديث رقم 6514، والنسائي، السنن الكبرى، طبعة دار التأصيل، ج4 ص 158، حديث رقم 2497

(90) السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص 134

(91) يُنظر: العُكبري، إعراب الحديث ص 309، 310

(92) يُنظر: ابن الجوزي، جامع المسانيد ج6 ص399 حديث رقم 5975

(93) يُنظر في هذه المسألة الخلافية على سبيل المثال: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن يعيش، **شرح مفصل الزمخشري في صنعة الإعراب**، (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1422هـ/2001م) ج2 ص185، 188، والأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى 1424هـ/2003م) ج2 ص352

(94) يُنظر البيت في ابن قميئة، عمرو، **ديوان عمرو بن قميئة**، عُني بتحقيقه وشرحه الأستاذ/حسن كامل الصيْرفي، (القاهرة، معهد المخطوطات العربية، 1385هـ/1965م) ص 182، وسيبويه، **كتاب سيبويه**، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية 1979 م) ج 1 ص 178، وابن يعيش، شرح المفصل في صنعة الإعراب ج2 ص 185، 188

(95) البيت بلا نسبةٍ في ابن مالك، **شرح التسهيل**، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، (القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هـ / 1990م) ج3 ص273 ، والعيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق الدكتور/علي محمد فاخر، وآخريْن، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1431هـ/2010م) ج3 ص 1386

(96) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **ارتِشَاف الضَّرَب مِن لسان العرب**، تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد (القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى 1418هـ/ 1998م) ج4 ص1842

(97) يُنظر: أبو حيان الأندلسي، ارتِشَاف الضَّرَب مِن لسان العرب، ج4 ص1846

(98) يُنظر في ذلك: أبو ضاوي، إبراهيم عبد الحفيظ، شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري المُسمى بالكواكب الدراري، ص 229، 230

(99) العيني، عمدة القاري ج16 ص180

(100) يُنظر الحديث بحذف النون في "تاركو" في: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج 39ص 424، حديث رقم 23997، وأبو داود، سنن أبي داود ج4 ص353 حديث رقم 2719، ويُنظر الحديث بلفظ "تاركون" بإثبات النون في: مسلم بن الحجاج القشيري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، (بيروت، دار الجيل، مصورة من الطبعة التركية في إستانبول 1334هـ) ج5 ص 149 حديث رقم 4591

(101) النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف، **صحيح مسلم بشرح النووي**، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1392هـ/1972م) ج12 ص 64، 65

(102) يُنظر: عقود الزبرجد ج2 ص 289

(103) يُنظر: البخاري، صحيح البخاري ج 6 ص59 حديث رقم 4640

(104) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج31 ص516 حديث رقم19180

(105) يُنظر، العكبري، إعراب الحديث ص 126

(106) من ذلك ما جاء في الحديث "عُرضتْ عليَّ الجنةُ والنارُ آنفًا"، و"هل قرأ أحدٌ منكم معي آنفًا" و"إلَّا الذي سارَّني به جبريل آنفًا". يُنظر: السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص132، 133

(107) يُنظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق/ علي محمد البجاوي (القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، بدون تاريخ) ج2 ص 1162

(108) يُنظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة، 1407هـ) ج4 ص 322

(109) يُنظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج9 ص 695

(110) الزَّجَّاج، إبراهيم بن السُّري، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1408هـ/1988م) ج8 ص 10

(111) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج5 ص 115

(112) يُنظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق/ علي محمد البجاوي ج2 ص 1162

(113) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض (بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، 1428هـ/ 2007م) ج8 ص 79

(114) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، **إعراب القرآن وبيانه**، (سوريا، دار الإرشاد للشئون الجامعية، الطبعة الرابعة 1415هـ) ج9 ص 211

(115) يُنظر: عبد الرحيم، صافي محمود، **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، (دمشق، دار الرشد، الطبعة الرابعة 1418هـ) ج26 ص 221

(116) يُنظر: الخطيب، طاهر بن يوسف، **المعجم المفصل في الإعراب** (بيروت، دار الكتب العلمية، 1991) ص14

(117) يُنظر: السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص132، 133

(118) يُنظر: إعراب الحديث النبوي ص 306

(119) وهي رواية الإمام أحمد وابن الجوزي، يُنظر: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج29 ص319 حديث رقم 17788وابن الجوزي، جامع المسانيد ج6 ص319 حديث رقم 5913

(120) السيوطي، عقود الزبرجد ج2 ص195

(121) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج4 ص 345، وأبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ج3 ص 1170

(122) ابن جني، أبو الفتح عثمان، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (مصر، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ/ 1999م) ج1 ص 320، 321

(123) يُنظر، أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط ج5 ص 211

(124) العُكبريُّ، إعراب الحديث ص 54

(125) السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص99

(126) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج36 ص35 حديث رقم21753

(127) يُنظَرُ: النسائي، السُّنن الكبرى "طبعة دار التأصيل" ج5 ص145 حديث رقم 2874، والسيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص99

(128) يُنظر في ذلك: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، **حِلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، (القاهرة، دار السعادة، 1394هـ/ 1974م) ج9 ص18

(129) السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص99

(130) يُنظَرُ: العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ج2 ص707

(131) يُنظَرُ: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص99

(132) يُنظَرُ: ابن مالك، شرح التسهيل ج1 ص 391

(133) يُنظر في ورودها في صحيح البخاري: ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح، ص 98، 99

(134) البخاري، الجامع الصحيح، ج6 ص 140، حديث رقم 4854

(135) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج 2 ص 287 حديث رقم 994

(136) يُنظَرُ في ذلك على سبيل المثال: ابن مالك، شرح التسهيل ج1 ص 391

(137) يُنظر: القضاة، القضايا النحوية والصرفية في مخطوطات وكتب إعراب الحديث ص 85، وأبو ضاوي، شمس الدين الكرماني وجهوده النحوية والصرفية في شرح صحيح البخاري ص 309

(138) هذه رواية الإمام أحمد في المسند ج19 ص196، حديث رقم 12153

(139) يُنظَرُ: العكبري، إعراب الحديث النبوي ص74

(140) رواية ابن الجوزي للحديث بتعدِّي الفعل (استشفع) بحرف الجر (إلى)، يُنظر: جامع المسانيد ج1 ص84 حديث رقم 124

(141) يُنظَرُ: البخاري، الجامع الصحيح ج9 ص131؛ حديث رقم 7440

(142) يُنظَرُ: السيوطي، عقود الزبرجد ج1 ص 119

(143) ابن منظور، لسان العرب، ج4 ص2289 (شفع)

(144) الحديث بتلك الرواية، بدون إثبات همزة الاستفهام، أي: شاهدٌ فلانٌ؟ في مسند الإمام أحمد ج35 ص188 الحديث رقم 21265

(145) العُكبري، إعراب الحديث، ص55

(146) يُنظَرُ: أبو داود، سنن أبي داود ج1 ص416 حديث رقم 554

(147) السيوطي، عقود الزبرجد، ج1 ص 94

(148) يُنظَرُ: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، **شرح سنن أبي داود**، تحقيق/ خالد بن إبراهيم المصري، (الرياض، دار الرشد، الطبعة الأولى 1420هـ /1999م) ج3 ص30

(149) الحديث برواية إسقاط "إلى" يُنظَرُ: ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج 42 ص 261، حديث رقم 25423، وكذلك ج42 ص394 حديث رقم 25615، وابن الجوزي، جامع المسانيد ج8 ص113، حديث رقم 7153

(150) يُنظَرُ: العكبري، إعراب الحديث النبوي، ص365، 366

(151) يُنظَرُ على سبيل المثال: صحيح البخاري: ج3 ص 88 حديث رقم 2259، ج3 ص159 حديث رقم 2595، ج8 ص 11 حديث رقم 6020، وأبو داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، **مُسند أبي داود الطيالسي**، تحقيق د/محمد عبد المجيد التركي، (القاهرة، دار هجر، الطبعة الأولى، 1419هـ/1999م) ج3 ص 12، حديث رقم 1633، والطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الكبير**، تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، (القاهرة، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية، 1404هـ/1983م) ج19 ص421، حديث رقم 1019، 1020

(152) السيوطي، عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي ج 3 ص 186

(153) ابن حنبل، مسند الإمام أحمد ج 35 ص 420 حديث رقم 21528

(154) يُنظَرُ: العكبري، إعراب الحديث ص 146، 147

(155) يُنظَرُ: السيوطي، عقود الزبرجد ج 2 ص 327